MASARAT
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

أثر الاحتلال في الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد: عبد العزيز ربحي الصالحي

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

آب/ أغسطس 2023

بالشراكة مع
actionaid

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

أثر الاحتلال في الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد
عبد العزيز ربحي الصالحي

تم إصدار البحث في إطار مشروع مجتمعات صامدة، عادلة وخضراء والذي ينفذه مركز مسارات ضمن برنامج الشراكة الاستراتيجية 2 بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد فلسطين وبتمويل الوكالة الدنماركية للتنمية. التوصيات البحثية ستمثل مرجع أساسي لتكتل الشباب الفلسطيني لدعم الحق والعدالة في الخدمات العامة في بناء وتنفيذ خطط العمل الهادفة إلى المساهمة في الحد من أثر الاحتلال على تقديم الخدمات العامة للشباب.

التكتل الشبابي لدعم الحق والعدالة في الخدمات العامة

تكتل شبابي فلسطيني مستقل يضم شباب من التجمعات الفلسطينية المختلفة، يقاوم انتهاكات الاحتلال بحق الخدمات العامة ويساهم في التغيير المجتمعي من أجل الوصول لخدمات عامة أكثر عدالة ومتاحة للجميع دون تمييز .

بالشراكة مع
actionaid

المحتويات

قائمة الأشكال البيانية 5

قائمة الجداول 5

ملخص تنفيذي 7

تقديم..... 9

خلفية عامة 10

مؤشرات عامة حول الشباب الفلسطيني 11

ما المقصود بالخدمات العامة؟..... 13

هدف الدراسة 15

أهمية الدراسة 16

مشكلة الدراسة 17

منهجية الدراسة..... 18

مجتمع الدراسة..... 19

وصف المبحوثين (العينة) 19

وصف مخرجات المسح (أبرز النتائج) 25

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام 28

الاقتصاد وسبل العيش المستدام والعلاقة بين المتغيرات 33

التوجهات في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام 36

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال الصحة العامة 37

الصحة والعلاقة بين المتغيرات 42

التوجهات في مجال الصحة 45

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال المشاركة المدنية والسياسية 47

المشاركة السياسية والمدينة والعلاقة بين المتغيرات 51

التوجهات في مجال الممارسة السياسية والمدنية 53

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال التعليم والتدريب المهني 55

التعليم والتدريب والعلاقة بين المتغيرات 59

التوجهات في مجال التعليم والتدريب 62

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال التغيير المناخي والتكيف 63

مجال التغيير المناخي والتكيف والعلاقة بين المتغيرات 68

التوجهات في مجال البيئة والمناخ 70

خلاصة وتوصيات 72

المصادر والمراجع 76

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني	الصفحة
شكل رقم (1): التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2017	12
شكل رقم (2): نسبة الذكور والإناث ضمن عينة الدراسة	20
شكل رقم (3): توزيع المبحوثين وفقًا للفئات العمرية	21
شكل رقم (4): توزيع العينة وفقًا للحالة الاجتماعية	22
شكل رقم (5): توزيع العينة وفقًا لطبيعة التجمع (مكان السكن)	25
شكل رقم (6): توزيع معدل الحدوث للأمراض النفسية لكل 100,000 من السكان بحسب التشخيص في الضفة الغربية للعام 2021	40
شكل رقم (7): أعداد الخريجين/ ات في العام 2021-2022 في التعليم العالي وفقًا للدرجة العلمية	60

قائمة الجداول

الشكل	الصفحة
جدول رقم (1): توزيع العينة وفقًا للمؤهل العلمي	21
جدول رقم (2): توزيع العينة وفقًا لطبيعة العمل	23
جدول رقم (3): توزيع العينة وفقًا لحالة انتظام العمل	23
جدول رقم (4): توزيع العينة وفقًا للمحافظات	24
جدول رقم (5): أثر الاحتلال في الخدمات المقدمة للشباب من وجهة نظر المبحوثين/ ات	26
جدول رقم (6): مؤشرات أثر الاحتلال في حقل الاقتصاد وسبل العيش المستدام	29
جدول رقم (7): الموقف من أثر الاحتلال في الاقتصاد وفقًا لمتغير الدخل	35
جدول رقم (8): مؤشرات أثر الاحتلال في حقل الصحة	38
جدول رقم (9): الموقف من أثر الاحتلال في الصحة وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية	45
جدول رقم (10): الموقف من أثر الاحتلال في الصحة وفقًا لمتغير الإعالة الأسرية	46

جدول رقم (11): مؤشرات أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال المشاركة المدنية والسياسية	48
جدول رقم (12): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير العمر	52
جدول رقم (13): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية	53
جدول رقم (14): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير السكن	54
جدول رقم (15): المؤشرات حول أثر الاحتلال في حقل التعليم والتدريب المهني	56
جدول رقم (16): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية	62
جدول رقم (17): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير السكن	63
جدول رقم (18): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير الإعالة الأسرية	63
جدول رقم (19): المؤشرات حول أثر الاحتلال في حقل البيئة والتغير المناخي والتكيف	65
جدول رقم (20): الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية	71
جدول رقم (21): الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ وفقًا لمتغير السكن	71

ملخص تنفيذي

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع مجتمعات صامدة، عادلة وخضراء والذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) بالشراكة مع مؤسسة أكشن إيد فلسطين، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر الاحتلال الإسرائيلي في الخدمات العامة في مجالات: التعليم والتدريب، والاقتصاد وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي والتكيف.

قامت الدراسة الاستكشافية بتقديم تحليل مبني على مجموعة من البيانات التي جمعت لتقدم وصفًا لأبرز المؤشرات، وتفسرها وتربطها بالاحتلال بوصفه متغيرًا مستقلًا في أثره في المجالات التي تم فحصها بوصفها متغيرات تابعة في الدراسة؛ إذ تم تحويل الأسئلة الفرعية إلى 35 مؤشرًا في الاستبانة، وكان حجم عينة الدراسة 1,263 مبحوثًا/ ة من فئة الشباب على مستوى النشر (الضفة الغربية، بما غبها القدس، وقطاع غزة).

خلصت الدراسة إلى أن ممارسات الاحتلال لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الحدود الأدنى لإطار خطة التنمية المستدامة 2030 فيما يتعلق بحقول الدراسة؛ إذ يُظهر تحليل واقع الشباب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي أن التقدم نحو التنمية المستدامة معقد بسبب انتهاكات الحقوق والقوانين وعرقلة مسار التنمية. وتشمل تلك التجاوزات حقوق الشباب في مجالات متعددة، مثل: الاقتصاد، والصحة، والمشاركة السياسية، والتعليم، والبيئة.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تسعى إلى خلق حالة من التغيير، التي يجب على المجتمع المدني والحكومة أن تتبناها لدعم الشباب وتمكينهم وحمايتهم. كما يجب أن يتضمن هذا الجهد الوطني ويستوعب فئة الشباب، ويشركهم في تحديد الحاجات والتخطيط والتنفيذ، وكذلك استخدام وسائل الضغط والمناصرة والتواصل الرقمي لنشر رسائلهم وتعزيز حقوقهم تحت الاحتلال.

تعدّ هذه التوصيات جزءًا من جهود مستدامة يجب أن تتكامل مع جهود الفصائل السياسية لدعم الشباب ومراعاة حاجاتهم في الموازنات العامة. ومن خلال هذا الجهد المشترك، يمكن تحقيق تقدم حقيقي نحو

تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من التحديات التي يواجهها الشباب تحت الاحتلال الإسرائيلي.

تقديم

تعرف الأمم المتحدة فئة "الشباب" بأنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ولأغراض إحصائية ودون المساس بأي تعاريف أخرى تضعها الدول الأعضاء، ونشأ هذا التعريف في سياق الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للشباب (1985)، وأقرته الجمعية العامة في قرارها 36/ 28 للعام 1981[1]. لذا، يستند جميع إحصاءات الأمم المتحدة بشأن الشباب إلى هذا التعريف، كما توضح الحولية السنوية للإحصاءات التي تنشرها منظومة الأمم المتحدة حول الديمغرافيا، والتعليم، والعمل، والصحة.

يعدّ الشباب في فلسطين المحتلة عمود المجتمع، ويعرف الشباب وفقًا للمفهوم الفلسطيني الرسمي على أنها الفئة العمرية ضمن 18–29 سنة، ويشكل هؤلاء حوالي 1.17 مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي يشكلون أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني (22% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة) وتوزعت النسب ما بين 22.2% في الضفة و21.5% في القطاع غزة، بينما بلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو 105 شباب لكل 100 شابة[2].

يعكس هذا المؤشر أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، فهذه الشريحة الواسعة من الشباب تستند بشكل أساسي إلى شريحة عمرية أقل عمرًا (0–17 عامًا)؛ إذ بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشرة المقدر منتصف العام 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2,311,396 طفلًا؛ أي ما نسبته 44.2%[3].

ومقارنة بالعالم، يعدّ المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر فتوة من المعدل العالمي بكثير؛ إذ إنه يوجد 1.2 مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في العالم، يمثلون 16% من

---

[1] قضايا عالمية: الشباب، موقع الأمم المتحدة: bit.ly/3IUNEEO

[2] الشباب الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال وسندان الظروف الاقتصادية الصعبة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/8/12: bit.ly/3ETPYuA

[3] واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ص 25: bit.ly/3ISclfz

سكانه[4]، وبهذا يمكن القول إن هنالك مستقبلًا واعدًا على للشباب الفلسطيني إذا استُثمِروا بصورة فعالة، على الرغم من التحديات المتعلقة بذلك.

ويترجم الاستثمار عبر الفرص المتاحة، وتترجم الفرص عبر الخدمات المقدمة من قبل الجهات المسؤولة إلى فئة الشباب، التي تعني بشكل أو بآخر تنفيذ ما يتم تبنيه في الخطط الإستراتيجية الحكومية وغيرها ممن لديها التزام في تنفيذ ذلك، وهي ما نطلق عليه "الخدمات العامة".

إن غياب تقديم الخدمات يشكل مصاعب قد يواجهها المجتمع في المستقبل؛ إذ تكون الفرص معدومة أمام الشباب، وقد يُؤدي غياب الخدمات العامة إلى مجموعة من الأزمات التي قد تظهر وتبرز على أجيال الشباب في المستقبل، وعلى الأجيال الشابة من بعدهم.

يقف الاحتلال الإسرائيلي عائقًا أساسيًا أمام تقديم الخدمات العامة للشباب؛ إذ إن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يخلقه الاحتلال، يعيق مسار تطور المؤسسات الحكومية وغيرها من مزودي الخدمة، كما أن هنالك حقوقًا طبيعية للأفراد لا تمنح تحت سقف الاحتلال بطبيعة الحال بعيدًا عن المؤسسات الحكومية وتزويدها للخدمات.

خلفية عامة

تأتي هذه الدراسة في إطار عمل المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) في تحليل ورصد أبرز الخدمات التي ينتهكها الاحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر الشباب، والتي تخص الشباب الفلسطيني بالتحديد، مع التركيز على مجموعة من المجالات (خمسة مجالات) والأولويات التي تأتي ضمنها من وجهة نظر الشباب.

[4] قضايا عالمية: الشباب، مصدر سابق.

تستكمل هذه الدراسة وتبني على دراسة سابقة مركز مسارات بعنوان "الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدى توفرها واستجابتها للنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية" في العام 2022، إلا أنها تركز على أثر الاحتلال في الحصول على الخدمات بشكل أساسي.

مؤشرات عامة حول الشباب الفلسطيني

كشفت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن عدد الفلسطينيين ضمن الفئة العمرية (14–34 سنة) هم حوالي 1,677,127 نسمة، مع الإشارة إلى أن المجتمع الفلسطيني يتسم بأنه مجتمع فتي؛ إذ يبلغ عدد الفلسطينيين ضمن الفئة العمرية (0–14 سنة) حوالي 1,816,318 نسمة[5] (الشكل رقم 1).

[5] التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/ يوليو 2018، ص 72: shorturl.at/mrtB7

شكل رقم (1): التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2017

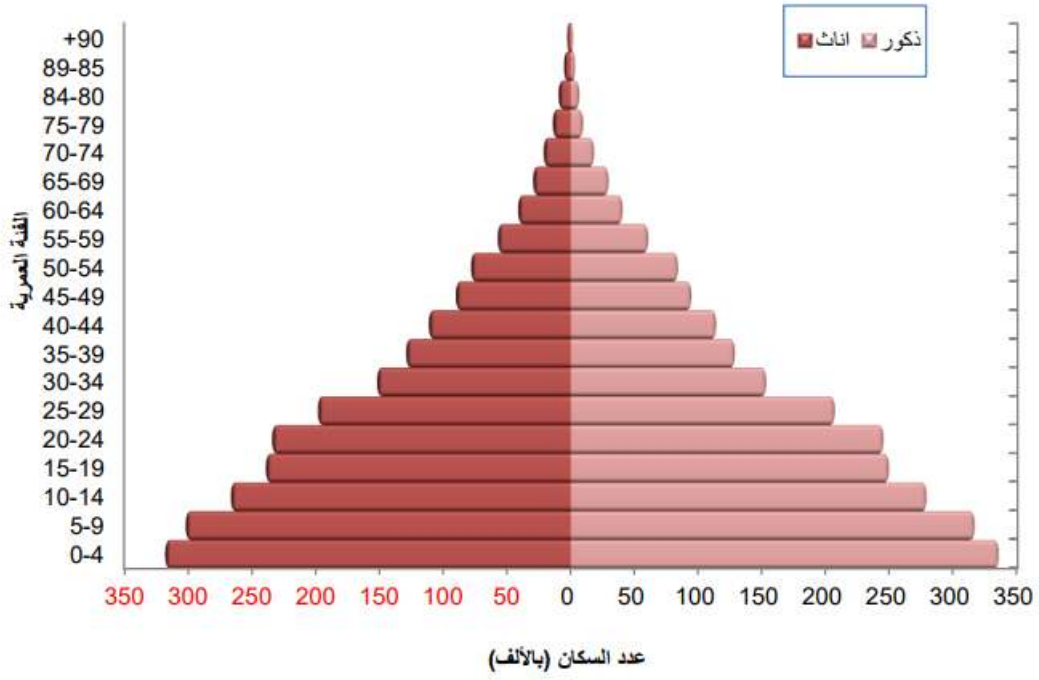

ومن المهم جدًا التمييز، أننا نأخذ في هذه الدراسة الفئة العمرية 18–35 سنة، في حين تعرف الأمم المتحدة الشباب بأنهم الأفراد ضمن الفئة العمرية 15–24 سنة، مع إتاحة المجال للدول لتحديد فئة الشباب وفق خصوصية كل دولة وحاجتها، في حين يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفئة العمرية 18–29 سنة لتعبر عن فئة الشباب فلسطينيًا، والذين يقدر عددهم وفقًا للجهاز نحو 1.17 مليون شاب وشابة، يشكلون حوالي 22% من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تبلغ نسبة الجنس بين الشباب نحو 105 شباب ذكور لكل 100 شابة[6].

وفي الإسهاب أكثر حول المؤشرات المتعلقة بالشباب، كشف الجهاز المركزي للإحصاء أنه من بين كل 100 شاب/ شابة في العمر 18–29 سنة هناك 18 شابًا/ شابة حاصلون على درجة البكالوريوس

[6] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/8/12: shorturl.at/koSV7

فأعلى، في حين تتوزع الأرقام وفقًا لمتغير الجنس؛ إذ إن 23 شابة من بين كل 100 شابة حاصلة على درجة البكالوريوس فأعلى مقابل 13 شابًا[7].

وعند الحديث عن واقع الشباب والعمل، تكشف البيانات أن حوالي 155 ألف شاب يعملون في القطاع غير المنظم، منهم 145,200 ذكر مقابل 9,800 أنثى، وتمثل نسبة الشباب العاملين في هذا القطاع نحو 29% من إجمالي الشباب العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة[8]. إضافة إلى أن 50% من الشباب (18–29 سنة) هم خارج العمل والتعليم/ التدريب[9]؛ ما يعكس انعدام الأفق وقلة الفرص أمام الشباب الفلسطيني؛ إذ لا تتوفر فرص العمل بشكل لائق، ولا توجد إمكانات متاحة للتطوير ومراكمة الخبرات.

وفي العودة إلى الحديث عن الخريجين، فإن معدلات البطالة تشكل التحدي الأكبر أمامهم؛ إذ بلغت 62% بين الإناث و33% بين الذكور، وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ 65% و24% على التوالي[10]. كما تشير بيانات العام 2022، فإن 7% من الأسر يرأسها شاب/ شابة في الضفة الغربية والقطاع، بواقع 13% للذكور و0.2% للإناث، وتساوت هذه النسبة على مستوى المنطقة بواقع 7% لكل من الضفة والقطاع[11].

ما المقصود بالخدمات العامة؟

على الصعيد النظري، يوجد العديد من التعريفات النظرية حول مفهوم "الخدمات العامة"، واصطلاحًا من الممكن أن نعتمد التعريف الذي ينص على أنها الأنشطة والخدمات التي تتم وتقدم على صعيد الدولة أو مكان السكن ذات طابع حكومي لمصلحة المجال العام ولصالح عامة الناس، وتشمل هذه

[7] المصدر السابق.
[8] المصدر السابق.
[9] المصدر السابق.
[10] المصدر السابق.
[11] المصدر السابق.

الخدمات الحماية الشرطية، والدفاع عبر توفير الأمن، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة أو مسؤول الرعاية[12].

أما على الصعيد الإجرائي لهذه الدراسة، فهي الخدمات التي من المفترض أن يحصل عليها الفلسطينيون من السلطة الفلسطينية عبر رعايتها للفلسطينيين في المناطق التي تعد ضمن إطار مسؤوليتها، وكذلك الفلسطينيين الغزيين تحت ظل حكومة "حماس" في قطاع غزة، تحت مظلمة منظومة التشريعات والقوانين والقرارات بقانون الصادرة عن جهات الاختصاص الفلسطيني، على الرغم من غياب المجلس التشريعي. وفي هذه الدراسة تحديدًا نركز على الخدمات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي والتكيف. ووضع الباحث مجموعة من التعريفات الإجرائية لهذه الخدمات (المتغيرات) على النحو الآتي:

- **خدمات التعليم والتدريب:** هي الأنشطة والفرص والمجالات التي تسعى إلى تقديم خدمة يحصل الشباب، من خلالها أو عبرها، على تعليم نظري أو ممارسة عملية (تدريب)، من أجل زيادة معارفهم في الحقول المعرفية والإنتاجية المختلفة.
- **التمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام:** هي الأنشطة والفرص والمجالات التي تسعى إلى تقديم خدمة يحصل الشباب، من خلالها أو عبرها، على إمكانية الانخراط في العجلة الاقتصادية، عبر الإنتاج أو التوظيف والعمل، من أجل ضمان عيش كريم وسبل عيش مستدامة.
- **خدمات الصحة:** هي الأنشطة والفرص والمجالات التي تسعى إلى تقديم خدمة يحصل الشباب، من خلالها أو عبرها، على رعاية صحية شاملة وعادلة، جسدية ونفسية، وعلى صعيد الرعاية الأولية والثانوية والثالثة.
- **المشاركة المدنية والسياسية:** هي الأنشطة والفرص والمجالات التي تسعى إلى تقديم خدمة يحصل الشباب، من خلالها أو عبرها، على الانخراط في العمل السياسي، والحق في التعبير والممارسة السياسية والمدنية، عبر الانتخاب وحرية الاعتقاد الأيديولوجي والفكري، لدواعي دفع المجتمع نحو حالة أفضل.

[12] Shittu, Afeez. "Public Service Deli... October 2020. shorturl.at/ncdJ3

- **البيئة والتغير المناخي والتكيف:** هي الأنشطة والفرص والمجالات التي تسعى إلى تقديم خدمة يحصل الشباب، من خلالها أو عبرها، على واقع بيئي أفضل، تميزه العدالة البيئية تحت مظلة الموارد والمحيط الصحي، من أجل تحقيق عدالة مناخية، عبر التدخل والمشاركة والتغيير في واقعهم البيئي.

لا بد من الإشارة إلى أن كافة الخدمات المذكورة أعلاه هي حقوق أصيلة يكفلها القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان، كما يكفلها القانون المحلي، مع غياب بعض الملحقات في بعض الجزئيات منها من حيث الحماية التشريعية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى قياس أثر الاحتلال الإسرائيلي في الخدمات العامة في مجالات: التعليم والتدريب، والاقتصاد وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي والتكيف.

يأتي هذا الهدف الرئيسي لفهم أي الحقول أكثر تأثرًا بسياسات الاحتلال من وجهة نظر الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تهدف الدراسة إلى مراكمة المعرفة المتعلقة بالخدمات العامة، وحصول الشباب الفلسطيني عليها، مع تركيز المعرفة حول أثر الاحتلال في الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة.

وتسخر أهداف الدراسة لدواعي العمل على تعميم أبرز الانتهاكات المتعلقة بذلك، وبناء قاعدة معرفية يُستند إليها في بناء خطاب دولي يظهر الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال فيما يتعلق بالخدمات العامة وحصول الشباب عليها، وبالتحديد الخدمات التي بات اليوم متعارف عليها بوصفها أسسًا في المحاور التنموية المختلفة والحماية الاجتماعية للأفراد.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إنتاج قاعدة ذات مؤشرات تدفع باتجاه بناء خطاب شبابي محلي، ونقله إلى الصعيد الدولي لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي، ووضع حد لانتهاكاته المستمرة فيما يتعلق بحصول الشباب على الخدمات، التي في الحالة الطبيعية من المفترض أن يحصلوا عليها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في استكمال المعرفة التي بنيت سابقًا في البحث الذي نفذه مركز مسارات حول "الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدى توفرها واستجابتها للنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية"؛ إذ إن مراكمة هذه المعرفة مهمة لبناء تصور مستقبلي لعلاج الإشكاليات الناجمة عن غياب الخدمات للشباب، التي يتحمل الاحتلال المسؤولية الأكبر في ذلك.

ويمكن الاستفادة من ذلك عبر تسخير النتائج والتوصيات لتطوير خطاب وخطة للعمل، يساهمان في تحقيق غايات الدراسة على مستويات عدة:

- المستوى الإستراتيجي: يتمتع الشباب في المناطق الجغرافية المختلفة بالحقوق الأساسية، من خلال صد انتهاكات الاحتلال بحقهم، والعمل على إنهائها؛ ما يدفع إلى تحسين الوصول إلى البرامج والخدمات العامة ذات الموارد الجيدة.
- مستوى طويل الأمد: وضع الاحتلال تحت المساءلة عبر مجموعات شبابية فاعلة، وذلك بالشراكة مع حلفائهم ومراكز المسؤولية المختلفة والحركات الاجتماعية والسياسية الدولية المناصرة للفلسطينيين.
- مستوى متوسط الأجل: لدى الشباب القدرة على إنتاج خطاب يترجم عبر أدوات وحملات تدفع إلى مساءلة الاحتلال، والكشف عن انتهاكاته التي تؤدي إلى الانتقاص من حقوق الشباب وغياب المساواة على الصعيد الدولي.

مشكلة الدراسة

في الوقت الذي يتقدم فيه العالم نحو أهداف مشتركة للتنمية، وبالتحديد خطة التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، وتبناها العديد من الدول، التي تحمل في طياتها 17 هدفًا للتنمية المستدامة[13]، يستمر الاحتلال الإسرائيلي في القضاء على كافة الفرص المتعلقة بالتنمية، التي لا تتحقق إلا بالتقدم في ملف الخدمات المقدمة إلى كافة شرائح المجتمع، بما تشمل الشباب.

ومن بين هذه الأهداف ما يصب بشكل أساسي في المجالات التي نركز عليها في هذه الدراسة، والأهداف هي: القضاء على جميع أشكال الفقر، والقضاء على عدم المساواة والتمييز، وتوفير الأمن الغذائي، وضمان الصحة والرفاهية، والتعليم والتدريب، وضمان توافر الخدمات الصحية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإجراءات مواجهة المناخ[14]. لذا، فيما يتعلق بهذه الدراسة، يمكن اختزال سؤال البحث الرئيسي كالآتي:

كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي في حق الشباب الفلسطيني في الحصول على الخدمات العامة في مجالات (التعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي) من وجهة نظر الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

مع التوضيح، أن هذه المجالات جميعها مرتبطة ببعضها البعض، والأثر في مجال واحد فيها قد يؤثر في باقي المجالات المتعلقة بالخدمات والشباب. ومن الممكن القول إن هذه المجالات تعكس الخدمات العامة على الصعيد الآتي:

- الخدمات العامة ذات الأولوية في مجال التعليم والتدريب.
- الخدمات العامة ذات الأولوية في مجال التمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام.
- الخدمات العامة ذات الأولوية في مجال الصحة العامة.
- الخدمات العامة ذات الأولوية في مجال المشاركة المدنية والسياسية.

[13] ما هي أهداف التنمية المستدامة؟، موقع الأمم المتحدة: bit.ly/3kQ7hG3

[14] المصدر السابق.

- الخدمات العامة ذات الأولوية في مجال التغيير المناخي والتكيف.

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي ستترجم بوصفها مؤشرات تقاس عبر أدوات جمع المعلومات الخاصة بهذه الدراسة، وهي:

- ما أثر الاحتلال في توافر الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات (التعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والتغير المناخي والتكيف)؟
- ما أثر الاحتلال في جودة الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات (التعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي والتكيف)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الشباب لعبارات المقياس وفقًا لمتغيرات (العمر، والجنس، ومكان السكن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل)؟
- ما الوسيلة الأكثر فعالية التي من الممكن أن تحد من أثر الاحتلال في الحصول على الخدمات العامة وتحسين جودتها؟
- ما الموقف من أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في التصدي لسياسات الاحتلال وانتهاكها في الحقوق المتعلقة بالخدمات؟

منهجية الدراسة

تقدم هذه الدراسة الاستكشافية تحليلًا مبنيًا على مجموعة من البيانات التي جمعت لتقدم وصفًا لأبرز المؤشرات، وتفسرها، وتربطها بالاحتلال بوصفه متغيرًا مستقلًا في أثره في المجالات التي تم فحصها بوصفها متغيرات تابعة في الدراسة. وتعد المصادر الأولية لهذه الدراسة هي مجموعة المعلومات والبيانات التي تم جمعها عبر الاستبانة البحثية بما هي أداة كمية لجمع المعلومات؛ إذ تم تحويل

الأسئلة الفرعية إلى 35 مؤشرًا في الاستبانة (الملحق رقم 1) وتم توزيعها على 1,263 مبحوثًا/ ة من فئة الشباب على مستوى النشر (الضفة الغربية، بما فيها، وقطاع غزة).

أما على صعيد المصادر الثانوية للبيانات، فعاد الباحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تتناول أثر الاحتلال في الخدمات العامة بالمجمل، والخدمات العامة المتعلقة بالشباب، إضافة إلى مجموعة من الخطط الإستراتيجية الدولية والمحلية التي تركز على حقوق الشباب في الحصول على الخدمات العامة. كما لا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة تستند بشكل أساسي إلى مخرجات الدراسة التي أنجزها مركز مسارات، في العام 2022، بعنوان "الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدى توفرها واستجابتها للنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية"، ومراكمة المعرفة بناءً على تلك المخرجات والتوصيات.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 2023. وأخذت هذه الدراسة حيز تنفيذ زمانيًا في المدة من آذار/ مارس إلى حزيران/ يونيو 2023.

وصف المبحوثين (العينة)

شملت العينة 1,263 مبحوثًا/ ة ضمن فئة الشباب من كلا الجنسين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان المبحوثون (18–35 سنة) قد شاركوا في تعبئة الاستبانة التي تمت معالجتها عبر التحليل الإحصائي باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وقد توزعت العينة وفقًا لمتغير الجنس؛ إذ كانت النسبة من الذكور حوالي 47.7% مقابل حوالي 52.3% من الإناث (الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2): نسبة الذكور والإناث ضمن عينة الدراسة

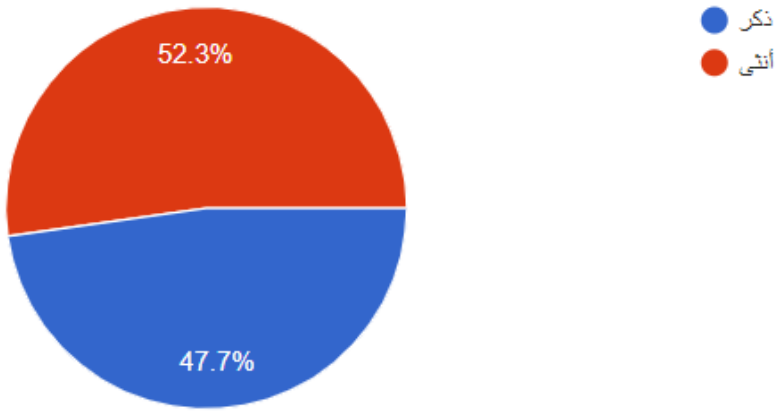

أما بخصوص التوزيع وفقًا للفئات العمرية المختلفة، فقد توزعت النسب وبشكل عشوائي وغير مقصود لتتمثل بأكبرها لتكون 40% من العينة هم ضمن الفئة العمرية 18–21 سنة، تليها الفئة العمرية ضمن 22–25 سنة بنسبة 33.1%، وتقترب النسبة للفئتين العمريتين 26–29 سنة و30–35 سنة؛ إذ كانت 13.6% و13.3% على التوالي (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): توزيع المبحوثين وفقًا للفئات العمرية

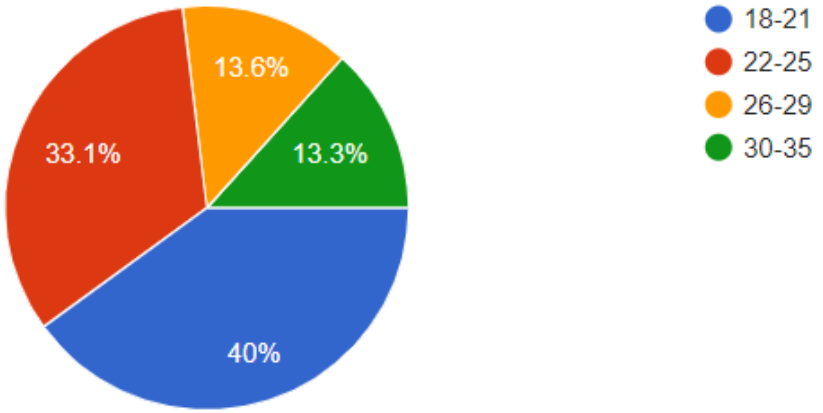

أظهرت نتائج الاستبانة أن النسبة الأكبر من المبحوثين/ ات هم من حملة الشهادة الجامعية لدرجة البكالوريوس وذلك بنسبة 39.9%، يليهم الطلبة الجامعيون الذين لم ينهوا المرحلة الجامعية بنسبة 38.6%، أما حملة شهادة الدبلوم فبلغت نسبتهم 10.2%، في حين تنخفض نسبة حملة الماجستير إلى 5.9%، بينما بلغت نسبة حملة الثانوية العامة 3.8% من مجموع العينة، أما الأقل من ثانوية عامة فبلغت نسبتهم 1.1%، وكانت النسبة الأقل لحملة الدكتوراة بنسبة 0.6% (الجدول رقم 1).

جدول رقم (1): توزيع العينة وفقًا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة
أقل من ثانوية عامة	%1.1
ثانوية عامة	%3.8
دبلوم	%10.2
طالب جامعي	%38.6
بكالوريوس	%39.9
ماجستير	%5.9
دكتوراة	%0.6
المجموع	%100.0

وكانت الغالبية العظمى من المبحوثين/ ات هم من غير المتزوجين/ ات (أعزب/ عزباء)، بينما بلغت نسبة المتزوجين/ ات 18.7%، والمطلقين/ ات 2.3% (الشكل رقم 4).

شكل رقم (4): توزيع العينة وفقًا لحالة الاجتماعية

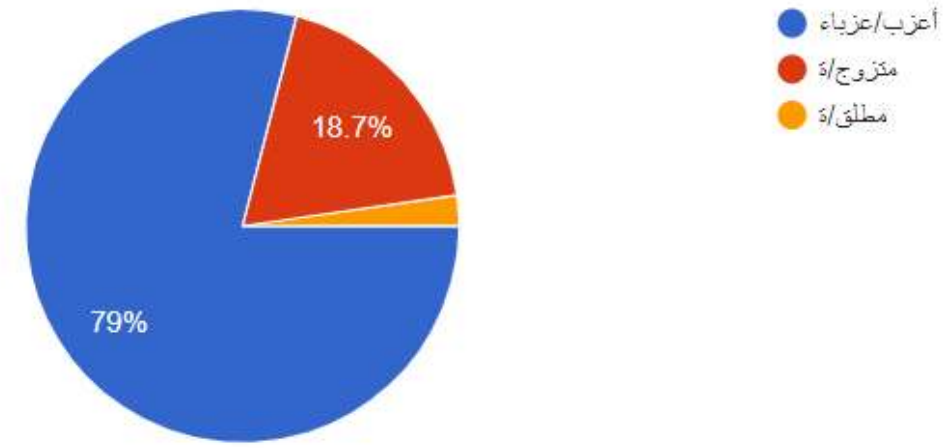

تظهر نتائج العينة أن نسبة البطالة عالية جدًا بين صفوف المبحوثين/ ات؛ إذ أفاد 63.4% من المبحوثين/ ات أنهم/ ن بلا عمل، بينما 15.3% يعملون في القطاع الخاص، فيما 8.3% يعملون في القطاع العام، ويعمل 7.5% في مشاريع خاصة بهم/ ن، و5.5% في القطاع الأهلي (الجدول رقم 2). في حين أظهرت نتائج الاستبانة أن الغالبية العظمى من العاملين/ ات الذين شملتهم الدراسة، والبالغة نسبتهم 59.5%، يعملون بدوام كلي، بينما 30.1% بدوام جزئي، و10.4% بنظام المياومة (الجدول رقم 3).

جدول رقم (2): توزيع العينة وفقًا لطبيعة العمل

طبيعة العمل	النسبة
بلا عمل	%63.4
القطاع العام	%8.3
القطاع الخاص	%15.3
القطاع الأهلي	%5.5
مشروع خاص	%7.5
المجموع	%100.0

جدول رقم (3): توزيع العينة وفقًا لحالة انتظام العمل

حالة انتظام العمل	العدد	النسبة
دوام كلي	275	%59.5
دوام جزئي	139	%30.1
مياومة	48	%10.4
المجموع	462	%100.0

وعند الحديث عن الدخل الشهري لأفراد العينة، كانت النسبة الأكبر والبالغة 35.3% يتراوح دخلها بين 600–1,100 شيقل، بينما 18.2% من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين 2,101–3,500 شيقل، و17.7% فقط يزيد دخلهم عن 3,500 شيقل، أما الذين يتراوح دخلهم بين 1,601–2,100 فتبلغ نسبتهم 14.5%، وأخيرًا 14.3% من أفراد العينة يتراوح دخلهم بين 1,101–1,600 شيقل. وارتباطًا بدخل أفراد العينة، فإن 63.3% من أفراد العينة لا يعيلون أسرهم، في حين 9.4% يعيلون أسرهم بشكل كامل وتقع على عاتقهم المسؤولية، و27.2% يعيلون أسرهم/ ن ويساعدون المعيل الرئيسي في الأسرة. كما يزيد العبء على الأفراد الذين يوجد من بين عائلاتهم/ ن شخص على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ كانت نسبة الذين عبروا عن وجود شخص واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة 15.4%، وتشمل الإعاقة الصعوبة الشديدة في السمع أو البصر أو الحركة أو التواصل والتركيز.

أما بخصوص توزيع العينة على المحافظات المختلفة، فكانت النسبة الأكبر من العينة في محافظة الخليل في الضفة الغربية بنسبة 11.5%، وفي محافظة غزة في القطاع بنسبة 17.2%، بينما كانت النسبة الأقل في الضفة في أريحا والأغوار بنسبة 1%، وفي القطاع في الوسطى بنسبة 6.2%، وهو توزيع شبه طبيعي وفقًا لعدد السكان في المحافظات المختلفة (الجدول رقم 4).

جدول قم (4): توزيع العينة وفقًا للمحافظات

المحافظة	النسبة
القدس	%6.6
بيت لحم	%2.9
الخليل	%11.5
رام الله والبيرة	%7.4
نابلس	%7.0
سلفيت	%2.5
قلقيلية	%2.0
طولكرم	%5.9
طوباس	%1.3
جنين	%5.0
أريحا والأغوار	%1.0
شمال غزة	%9.9
غزة	%17.2
الوسطى	%6.2
خان يونس	%7.2
رفح	%6.5
المجموع	%100.0

ووفقًا لمكان السكن، كانت النسبة الأكبر من أفراد العينة والبالغة نسبتهم 50.4% من سكان المدن، يليها سكان القرى بنسبة 18.1%، بينما بلغت نسبة سكان البلدات 16%، أما سكان المخيمات فبلغت نسبتهم 14.9%، فيما تنخفض نسبة سكان التجمعات البدوية إلى 0.6% (الشكل رقم 5).

شكل رقم (5): توزيع العينة وفقًا لطبيعة التجمع (مكان السكن)

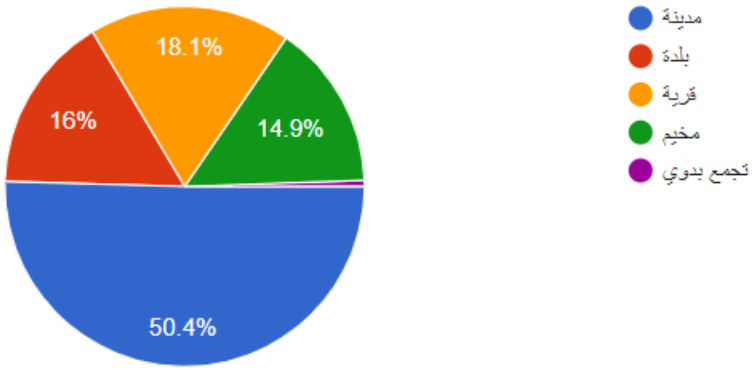

بما أن الفئة المستهدفة هي من فئة الشباب، لم يكن متوقعًا أن تكون هنالك نسبة عالية ممن يعانون من أمراض أو أمراض مزمنة من بين أفراد العينة، وقد بلغت نسبة الذين عبروا عن أنهم لا يعانون من أمراض هي 93.6%، إلا أن الباحث يرى أن نسبة الذين يعانون من أمراض مزمنة بنسبة 4.8% هي نسبة مقلقة جدًا على المدى القريب والبعيد؛ إذ إن هذا يمنحنا مؤشرًا حول إمكانية إصابة الأفراد بأمراض مزمنة في سن تلي الفئة العمرية المستهدفة في الدراسة، في حين كان 1.7% من الأشخاص من ذوي الإعاقة (مع الإشارة إلى أن 84.6% لا توجد لديهم/ ن صعوبة في السمع أو البصر أو الحركة أو التواصل أو التركيز، في حين 15.4% توجد لديهم/ ن صعوبة).

وصف مخرجات المسح (أبرز النتائج)

بعد الوصف العام للمبحوثين/ ات، بدأت الاستبانة بالسؤال حول الأولويات التي ترى فئة الشباب أثرًا للاحتلال فيها بشكل مباشر، وقد كان الأثر الأكبر للاحتلال من وجهة نظرهم في مجال الخدمات المتعلقة بالاقتصاد وسبل العيش المستدام؛ إذ حصل على نسبة 72.6%، تلاه مجال الخدمات المتعلقة

بالصحة بنسبة 67.4%، وفي المرتبة الثالثة مجال المشاركة السياسية والمدنية بنسبة 63.2%، أما مجال التعليم فحصل على نسبة 57.6%، وأخيرًا مجال المناخ والبيئة بنسبة 52%.

تعكس هذه الأرقام الترتيب من الأكثر تأثرًا إلى الأقل وفقًا لآراء المبحوثين/ ات (الجدول رقم 5).

جدول رقم (5): أثر الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب من وجهة نظر المبحوثين/ ات

الخدمة	النسبة
الاقتصاد وسبل العيش المستدام	%72.6
الصحة	%67.4
المشاركة المدنية والسياسية	%63.2
التعليم والتدريب	%57.6
المناخ والبيئة	%52.0

يعدّ هذا الترتيب من حيث أهمية القضايا منطقيًا فيما يتعلق بالشباب الفلسطيني، فالمؤشرات الوطنية الرسمية تتقاطع من حيث المنطق مع هذه النسب، فالأولوية حقيقةً هي للاقتصاد لأسباب وعوامل عدة؛ إذ يعمل نحو 155 ألف شاب في القطاع غير المنظم، بنسبة نحو 29% من إجمالي الشباب العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة[15]، إضافة إلى أن 50% من الشباب (18–29 سنة) هم خارج العمل والتعليم/ التدريب[16]، مع معدلات البطالة بين الخريجين التي تبث الإحباط بين نفوس فئة الشباب، ذكورًا وإناثًا؛ إذ بلغت هذه المعدلات 62% بين الإناث و33% بين الذكور[17].

وتأتي خدمات الصحة ثانيًا من حيث الأولويات التي يؤثر فيها الاحتلال، ويرى الباحث أن هذا يعود بشكل أساسي إلى استهداف الاحتلال جسديًا للفلسطينيين وقتلهم بشكل نمطي، إضافة إلى حروبه الممارسة التي ينجم عنها عشرات الضحايا ما بين قتلى وجرحى، والاعتداءات الجسدية على

[15] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب، مصدر سابق.

[16] المصدر السابق.

[17] المصدر السابق.

الفلسطينيين، وتحديدًا الأطفال والشباب، ذكورًا وإناثًا، في كافة المناطق المستهدفة في هذه الدراسة. لذا، لن يقلق الاحتلال بالخدمات الصحية المقدمة إلى الشباب وسيعيق الوصول إليها. كما يأتي ذلك في ظل غياب منظومة حماية صحية واضحة للشباب؛ إذ تغيب الخدمات الرئيسية كالتأمين الصحي عن الشباب.

أما ثالثًا، فكانت المشاركة المدنية والسياسية، لا سيما في ظل الملاحقة المستمرة من قبل الاحتلال للناشطين السياسيين، والاعتقالات التي تطال الفاعلين السياسيين من فئة الشباب والفئات المختلفة، وتتراجع المشاركة السياسية والمدنية للشباب في هذه الأنشطة وتتأثر. إضافة إلى أن الواقع الذي خلقه الاحتلال عبر تقسيم المناطق الفلسطينية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصار الذي فرضه على القطاع ووضع الفلسطينيين/ ات في "كانتونات" في الضفة وعزل القدس؛ يعيق أي فرصة حقيقية أمام الشباب لتحسين واقعهم عبر المشاركة السياسية والمدنية، عبر إجراء انتخابات، أو محاولتهم لتحسين السياسات العامة المتعلقة بباقي الخدمات أساسًا؛ حيث لم يشهد شريحة واسعة من المبحوثين/ ات (إذا لم يكن جميعهم) أي مشاركة في انتخابات رئاسية أو تشريعية.

ويرى المبحوثون/ ات أن التعليم والتدريب والخدمات التي تتعلق بها تتأثر رابعًا من قبل الاحتلال، وقد تأتي هذه المسألة رابعًا؛ لأن التعليم والتدريب هي مسألة شبه حتمية أمام الفئات الشابة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فالخيارات توجه دائمًا إلى التعليم والتدريب لأهمية عنصر التعليم والتعلم لدى الفلسطينيين بالمجمل، بغض النظر عن المآخذ حول نوعية التعليم والملاحظات على التعليم في فلسطين المحتلة. بالتالي، فإن انخراط المعظم في سلك التعليم أو التدريب، والانتهاء من هذه المرحلة، قد يدفعنا إلى الاعتقاد أن المعوقات المتعلقة بهذا الملف ليست عالية، في حين إذا ما فككنا الواقع، فهي مسألة تتأثر كثيرًا بالاحتلال الذي يحد من طموح الشباب الفلسطيني، ويحرمهم من فرص كثيرة قد لا ينتبه إليها البعض ضمن فئات عمرية محددة.

تأتي أخيرًا الخدمات المتعلقة بالمناخ والبيئة، وهذه النتيجة منطقية في سياق هذه الدراسة، ففي ظل الآثار المدمرة التي يتركها الاحتلال على الفلسطينيين جسديًا ومعنويًا، قد يرى البعض أن الآثار على المناخ والبيئة لا تأتي في سلم الأولويات، أو على الأقل تأتي في أسفل سلم الأولويات، لا سيما أن

جزءًا كبيرًا من الفلسطينيين لا يستطيع المشاركة في الحكم على هذه المسألة، كونهم لا يستطيعون التنقل في فلسطين المحتلة أساسًا، والتعرف إلى طبيعة المناخ والواقع البيئي في فلسطين المحتلة، وقد تكون المسائل المتعلقة بالأثر البيئي المباشر كتجريف الأراضي ومصادرة المياه واضحة جدًا، إلا أنها لا تؤثر في الفلسطينيين كعمليات القتل والاعتقال التي يتعرض لها الفلسطينيون من قبل الاحتلال.

بعد استعراض النتائج لترتيب الموضوعات المختلفة التي عبر الشباب عن أثر سياسات الاحتلال فيها وفي الخدمات المتعلقة بها، سنقوم في العناوين المقبلة بتقديم وصف تفصيلي يتعلق بكل موضوع، إضافة إلى التحليل والتفسير المتعلق بنتائج الاستبانة وفقًا للباحث. وسنبدأ بالترتيب في الحديث من المسألة الأكثر تأثرًا وفق ما عبر عنه الشباب، الاقتصاد وسبل العيش المستدام، انتهاءً بالموضوع الأقل تأثرًا، وهو المناخ والبيئة.

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام

جاءت نتائج الدراسة لتبين أن الخدمات العامة في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام هي الأكثر تأثرًا من وجهة نظر الشباب من الاحتلال. وفي إطار إعداد المؤشرات للقياس في الدراسة، تم تحويل محور الخدمات العامة في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام إلى 14 مؤشرًا للقياس، نستعرض منها أبرز 7 مؤشرات على النحو كالآتي:

جدول رقم (6): مؤشرات أثر الاحتلال في حقل الاقتصاد وسبل العيش المستدام

المؤشر	نعم		لا		لا ينطبق		الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
تعيق الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود فرص النمو الاقتصادي عبر السيطرة على الاستيراد والتصدير	890	71.9	163	12.9	192	15.2	1

أعرف شخصًا واحدًا على الأقل تعرض لإصابة عمل ناجمة عن سياسات الاحتلال	851	67.4	289	22.9	123	9.7	2
تعيق الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود عملنا في الأراضي الزراعية المحيطة بها	820	64.9	199	15.8	244	19.3	3
يوجد لدي فكرة مشروع ولا أستطيع تنفيذها بسبب الاحتلال	562	44.5	533	42.2	168	13.3	4
أعاقت/ تعيق الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى العمل	511	40.5	267	21.1	485	38.4	5
أثّر جدار الفصل في زيادة فرصي الاقتصادية	487	38.6	365	28.9	411	32.5	6
حرمني الاحتلال من العمل في الخارج	458	36.3	605	47.9	200	15.8	7

نلاحظ، من خلال البيانات أعلاه، أن الشباب الفلسطيني ذكورًا وإناثًا، يلمسون بشكل قوي واقع أثر الاحتلال في البعد الاقتصادي، وإجراءاته على الأرض الرامية إلى تقويض أي اقتصاد فلسطيني؛ إذ أفاد 71.9% من أفراد العينة أن الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود تعيق فرص النمو الاقتصادي عبر السيطرة على الاستيراد والتصدير، وهو ما تعكسه فعلًا الأرقام المتعلقة بالعجز التجاري الذي وصل إلى أكثر من خمسة مليارات دولار في العام 2020 (5,008 مليار دولار)، إضافة إلى أن هنالك أكثر من 175 حاجزًا احتلاليًا في الضفة الغربية ومحيط قطاع غزة حتى أواخر العام 2021، ما بين مغلق بشكل كامل و"نقطة عبور" و"حواجز تجارية" تقطع أوصال الضفة، وتزيد من السيطرة

على الحركة سواء في الضفة أو القطاع غزة[18]، فضلًا عن وجود ثمانية شوارع في الضفة تحظر فيها تمامًا حركة السيارات الفلسطينية[19].

كما لا يزال الاحتلال يحاصر قطاع غزة، ويمنعه من التواصل مع العالم الخارجي، ويتحكم في حركة السكان والبضائع عبر المعابر، ويمنع دخول مئات الأصناف من البضائع إلى القطاع، فضلًا عن تقليص مساحة الصيد البحري بنسبة 85%، وهو ما يعيق تطور هذا القطاع الحيوي، وكذلك يمنع الاحتلال الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم في المناطق المتاخمة للسياج الفاصل، إلى جانب سيطرته على أكثر من 80% من المياه الجوفية؛ ما أدى إلى تقليص المساحة المستخدمة[20].

بينما أكد ما نحو 67.4% من المبحوثين/ ات أنهم يعرفون شخصًا واحدًا على الأقل تعرض لإصابة عمل ناجمة عن سياسات الاحتلال، ففي ظل وجود ما يقارب 193 ألف عامل في الداخل المحتل والمستعمرات[21]، ونظرًا إلى الانتشار الهائل للمستعمرات في الضفة والكثافة العسكرية الاحتلالية المنتشرة في الضفة وعلى حدود القطاع المحاصر، يصبح العاملون الفلسطينيون عرضة للانتهاكات العسكرية الاحتلالية، من اعتقال وهجوم وإطلاق نار. كما تبين الاستبانة أن 17.5% من المبحوثين/ ات تعرضوا فعلًا لإصابة عمل نتيجة ممارسات الاحتلال، إما خلال عملهم/ ن أو خلال تنقلهم/ ن إلى العمل.

ويؤكد ما سبق أن 64.9% من المبحوثين/ ات أفادوا أن الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود (حدود المستعمرات والداخل المحتل وقطاع غزة) تعيق عملهم، تحديدًا في الأراضي الزراعية المحيطة بها. وهو ما يعكس السبب الرئيسي لعرقلة الإنتاج الزراعي في الضفة والقطاع؛ إذ اتجه الفلسطينيون

---

[18] قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بيتسيلم، 2021/11/11: shorturl.at/jvBI6

[19] الشوارع في الضفة الغربية التي تُحظر فيها تمامًا حركة السيارات الفلسطينية، بيتسيلم، 2017/1/31: shorturl.at/qrsC5

[20] الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدى توافرها واستجابتها للنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2023.

[21] د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2022 بمناسبة اليوم العالمي للعمال، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/4/30: shorturl.at/iyKR7

إلى ترك الأراضي الزراعية والتوجه نحو العمل في القطاعات الأخرى، التي وللأسف من ضمنها العمل في المستعمرات وفي الداخل المحتل.

وإذا ما أردنا أن نتحدث بشأن التوجه إلى المشاريع الريادية أو الإنتاجية أو الزراعية، فقد عبّر 44.5% من المبحوثين/ ات أن لديهم/ ن فكرة مشروع، ولا يستطيعون تنفيذها بسبب الاحتلال. كما بيّن 40.5% أن الحواجز الاحتلالية أعاقت حركة وصولهم/ ن في الوقت المناسب إلى العمل، و35.1% صادر الاحتلال أرضًا خاصة بهم/ ن أو لعائلتهم/ ن، التي كان من الممكن أن تساهم في تمكين وضعهم/ ن الاقتصادي وتحسينه.

بلا شك، يعاني الفلسطينيون أوضاعًا اقتصادية صعبة للغاية؛ إذ يحارب الاحتلال الإسرائيلي كافة الفرص والإمكانات التي قد تحسن من الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، لتبقيهم في تبعية دائمة لاقتصاد الاحتلال. كما تعدّ مصادرة الموارد الرئيسية، كالأراضي والمياه والسيطرة على مصادر الطاقة، أبرز المعوقات أمام تقدم اقتصاد فلسطيني مستقل. وهذا يؤثر بشكل أساسي في سياسات السلطة الفلسطينية في قدرتها على تحقيق إصلاحات وسياسات اقتصادية؛ ما يدفعها إلى سياسات ربما تعدّها الأسهل، إلا أنها على الصعيد الاقتصادي تقف عائقًا أمام سيادتها وتقدمها، كالاقتراض من البنوك المحلية على سبيل المثال؛ إذ كشف تقرير للبنك الدولي أن السلطة زادت بشكل كبير من اقتراضها من البنوك المحلية؛ ما زاد من انكشاف النظام المصرفي من خلال الدين العام المحلي؛ إذ بلغ نحو 2.5 مليار دولار أميركي مع نهاية العام 2021، وتجاوز حدود انكشاف سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 15%[22].

وتنعكس هذه المسألة على رواتب الموظفين العموميين، وجباية الضرائب؛ حيث كشف تقرير البنك الدولي أنه ووفقًا للبيانات التي نشرتها وزارة المالية، نمت عمليات تحصيل الضرائب المحلية بنسبة 28% في العام 2021، على أساس سنوي، وجاءت الزيادة مدفوعة بمجموعات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة التي نمت بنسبة 12 و14% على التوالي[23].

[22] Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, World Bank Group, May 2022, p. 4: shorturl.at/fpsG1
[23] Ibid, p. 10 .

على الرغم من أن المؤشرات الوطنية تشير بين الفينة والأخرى إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يتعافى، فإن النمو لا يعني التنمية، ولا تحسن الأوضاع الاقتصادية بالنسبة إلى الأفراد، فتحقيق النمو بنحو 3.6%، مقارنة بنمو نسبته 7.0% خلال العام 2021[24]؛ يعني أن مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ازدادت نسبة إلى العام الذي سبق العام 2022، ولا يعني هذا أن هنالك تحسنًا على الواقع الاقتصادي للأفراد.

ويترجم تراجع الحالة الاقتصادية عبر عجز الميزان التجاري، وهي مسألة ليست بالجديدة؛ إذ زاد من 2.907 مليار في العام 2008 ليصل إلى حوالي 4.788 مليار في العام 2017[25]. وفي السنوات التي تليها، وعند مراجعة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نجد أن العجز وصل إلى أكثر من خمسة مليارات دولار في العام 2020.

عند الحديث عن أبرز ملامح سوء الوضع الاقتصادي الفلسطيني وانعكاسها على الأفراد، نستطيع القول إن نسب الفقر ما زالت مرتفعة؛ إذ يعاني نحو ثلث السكان (29.2%) في الضفة الغربية وقطاع غزة من الفقر، وبلغت نسبة الفقر (53%) في القطاع، و(13.9%) في الضفة[26]. ويعاني حوالي ثلث سكان القطاع (33.7%) من الفقر المدقع مقابل (5.8%) من سكان الضفة[27].

وفيما يتعلق بفرص العمل، انخفض عدد العاملين من حوالي 1.159 مليون عامل في الربع الرابع من العام 2022 إلى حوالي 1.146 مليون عامل في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 1.1%، وجاء

[24] سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2022 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/12/28: shorturl.at/agjsB

[25] من بيانات الصادرات والواردات الفلسطينية التي حصل عليها الباحث من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[26] الفقر في فلسطين: مؤشر صعود بلا توقف، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نيسان/ أبريل 2022، ص 5: bit.ly/3UAqzNm

[27] المصدر السابق.

هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض عدد العاملين من قطاع غزة بمقدار 2.6% عن الربع الرابع 2022، كما انخفضت بنحو 0.6% للعاملين من الضفة الغربية خلال المدة نفسها[28].

تُبيّن هذه الأرقام حقيقة أن نحو رُبع المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاطلون عن العمل في الربع الأول من العام 2023[29]. وبلغ معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أجرًا شهريًا أقل من الحد الأدنى للأجر في القطاع 722 شيقلًا مقابل 1,395 شيقلًا في الضفة، في حين بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) نحو 25% في الربع الأول 2023، بينما بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة نحو 30%[30].

بالتالي، فإن هذه المؤشرات تنعكس أيضًا على تطلعات الشباب وطموحهم، وعلى الفرص التي قد يحرمون منها بسبب سوء الوضع الاقتصادي بالمجمل، وهو ما بينته نتائج المسح لهذه الدراسة؛ إذ هنالك مجموعة من المؤشرات والمواقف التي تعكس هذا الواقع.

الاقتصاد وسبل العيش المستدام والعلاقة بين المتغيرات

عند قياس أثر الاحتلال في الاقتصاد وسبل العيش المستدام وفقًا لمتغير الجنس، لم يكن هنالك أي علاقة ذات دلالة إحصائية تذكر؛ إذ يرى كل من الذكور والإناث أثر الاحتلال في الاقتصاد وسبل العيش المستدام بالنسبة نفسها، التي حازت أعلى نسبة في ترتيب أثر الاحتلال في المجالات المختلفة.

لكن عند السؤال حول القدرة في الوصول إلى مكان العمل، نلاحظ أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير الجنس؛ إذ إن 43% من الذكور أفادوا أن الاحتلال يعيق وصولهم إلى عملهم في الوقت المناسب عبر نصبه الحواجز الاحتلالية، في حين أفادت 38% من الإناث بذلك. وهذا يعود إلى أن

[28] الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول (دورة كانون الثاني–آذار 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/5/10: shorturl.at/kFHL6

[29] المصدر السابق.

[30] المصدر السابق.

الذكور لديهم مساحة للعمل خارج إطار مدنهم وقراهم أكثر من الإناث بالمجمل، كما أن بعض الذكور العاملين يعمل في الداخل المحتل (مناطق 1948).

ويؤكد هذا التفسير، أن 35% من الذكور عبروا أن مكان سكنهم يبعد عن مراكز العمل نتيجة لسياسات الاحتلال، في حين أكد ذلك 26% من الإناث، وهذه النسب ليست قليلة، إلا أنها تعكس الفجوة في الموقف بين الذكور والإناث. كما يبين تحليل النتائج أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند سؤال المبحوثين/ ات حول حرمان المبحوثين/ ات من العمل نتيجة المنع الأمني؛ إذ عبر 30% من الذكور بنعم، في حين عبرت 18% من الإناث بنعم، وهذا يدل على انخراط الذكور بشكل أوسع في العمل السياسي، وتركيز الاحتلال على الذكور في السيطرة والملاحقة ومحاولة "الضبط".

كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند سؤال المبحوثين/ ات حول تعرضهم لإصابات من ممارسات الاحتلال خلال عملهم؛ إذ كانت النسبة الأعلى بين الذكور بنسبة 22% مقابل 14% للإناث، فضلًا عن تعرض 18% من الذكور للاعتقال أو التوقيف مرة واحدة على الأقل خلال عودتهم من العمل من قبل الاحتلال، في حين تعرضت فقط 10% من الإناث.

ووفقًا للفئات العمرية، تعدّ الفئة العمرية 30–35 سنة الأكثر تعبيرًا عن أثر الاحتلال في الجانب الاقتصادي؛ إذ كانت نسبتهم 45% من بين الذين عبروا عن ذلك. وعبر 67% من كافة الفئات العمرية أنهم يعرفون شخصًا واحدًا على الأقل تعرض لإصابة عمل ناجمة عن سياسات الاحتلال.

وعند معالجة البيانات إحصائيًا، تبين أن الحاصلين على الثانوية العامة يعبرون أن أثر الاحتلال يؤثر كثيرًا في الاقتصاد وسبل العيش المستدام وذلك بنسبة 50.6% من مجمل الحاصلين على الثانوية العامة من عينة الدراسة، يليهم حملة الدكتوراة بنسبة 49% من حاملي درجة الدكتوراة في عينة الدراسة، مقارنة بالطلبة الجامعيين 33.3% والدبلوم 35.5%. ومن الممكن أن يفسر ذلك بأن الحاصلين على الثانوية العامة لا يجدون ملاذًا للعمل سوى في أسواق الاحتلال أو في أماكن يبعد العمل فيها، بالتالي هم الأكثر عرضة للمرور بحواجز احتلالية، في حين حملة درجة الدكتوراة هم على اطلاع واسع بالبيانات والمعلومات التي يتركها الاحتلال على الاقتصاد المحلي وسبل العيش المستدام.

وتبين النتائج أن أكثر المتضررين اقتصاديًا وفقًا لقطاع العمل هم العاملون في القطاع الخاص بنسبة 44.4%؛ ذلك لأن المعابر والحواجز تعيق حركة دخول وخروج السلع؛ ما يؤثر على الحركة التجارية والخدمات المقدمة عبر القطاع الخاص، ويليهم في ذلك أصحاب المشاريع الخاصة الذين عبروا عن ذلك بنسبة 43.4%، في حين كانت نسبة الذين عبروا عن ذلك من العاملين في القطاع العام 43.1% مقارنة بالعاملين في القطاع الأهلي 37.6% وغير العاملين بنسبة 35%.

وهنالك علاقة طردية عند قياس أثر متغير الدخل على الموقف من أثر الاحتلال في الاقتصاد؛ إذ كلما اتجهنا نحو الفئات العليا في الأجور، زاد التعبير عن الأثر كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (7): الموقف من أثر الاحتلال في الاقتصاد وفقًا لمتغير الدخل

الدخل (بالشيقل)	النسبة
1,100-600	%34.0
1,600-1,101	%40.7
2,100-1,601	%44.8
3,500-2,101	%52.6
أكثر من 3,500	%50.8
الإجمالي	%42.9

تظهر البيانات أن سكان منطقة القدس هم الأكثر تعبيرًا عن أثر الاحتلال في الاقتصاد؛ إذ يرى 50.9% من المبحوثين/ ات منهم أن الاحتلال يؤثر بشكل رئيسي في الاقتصاد كأكثر المجالات تأثرًا، في حين كانت النسبة من بين سكان الضفة الغربية 46% ومن بين سكان قطاع غزة هي 28%. ولربما تعدّ هذه النتائج بحاجة إلى فحص وتمحص وبحث نوعي موسع؛ إذ من الممكن أن يفسر تعبير سكان القدس عن ذلك بحكم أنهم يدفعون ضرائب بشكل مباشر لحكومة الاحتلال، ويتأثرون بشكل

مباشر في عرقلة نشاطهم الاقتصادي من حكومة الاحتلال، ولكن أن تكون النسبة في التعبير عن الاقتصاد بالدرجة الأولى من قطاع غزة بنسبة 28% هي مسألة بحاجة إلى مراجعة في ظل الحصار الممارس على القطاع لفترة طويلة جدًا، وفي ظل نسبة الفقر والبطالة المرتفعة في القطاع.

إلا أن التفسير المبدئي هو أن الشباب في قطاع غزة، ذكورًا وإناثًا، لا يحتكون بالاحتلال بشكل مباشر، ولا يلمسون الأثر اليومي له بشكل ملموس كما هو الحال في الضفة والقدس من حيث الاستيطان ومصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد بشكل مباشر وملاحظ للعيان.

التوجهات في مجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة فيما يتعلق بمجال الاقتصاد وسبل العيش المستدام، يمكن القول إن هنالك مجموعة من الخطوات الأساسية التي من الممكن العمل عليها على الصعيد الدولي والسياسي من أجل الحد من آثار الاحتلال على الشباب في الجانب الاقتصادي، وهي:

- وضع الاحتلال أمام مسؤولياته في انتهاكه القانون الدولي لحقوق الإنساني والقوانين والأعراف الدولية فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي وتحسين فرص الشباب لسبل العيش المستدام، وتحديدًا العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وملاحقته في المحاكم الدولية وفضح ممارساته.
- التوجه إلى الأجسام الدولية، كمنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل وضعهم أمام مسؤولياتهم تجاه الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومن أجل الضغط على الاحتلال لإتاحة وصول الشباب الفلسطيني إلى الأسواق.
- الضغط على المانحين والدول الداعمة للقضية الفلسطينية، للمساهمة في تفعيل صناديق تمويلية وتشغيلية للشباب؛ من أجل مجابهة أثر الاحتلال في الاقتصاد، والتركيز على العمل الجمعي.
- العمل بشكل جدي على الصعيد الدولي لفك الحصار عن قطاع غزة، والعمل على إنهاء الإغلاقات والتضييق في الضفة الغربية، وتحديدًا الحواجز الاحتلالية التي تعيق حركة الفلسطينيين والبضائع.

- على الصعيد المحلي والوطني، يجب العمل على تمكين الشباب، وخاصة الفئات المهمشة منهم، عبر إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، بمساندة من مراكز المسؤولية والفصائل، مع التركيز على أن تكون لهم الأولوية في الحصة السوقية، وتقديم الدعم وتعزيز المصادر والموارد الموجهة لتمكين المشاريع الشبابية الريادية، إضافة إلى زيادة فرص تشغيل الشباب، عبر صندوق التشغيل الفلسطيني والمراكز والجهات المسؤولة، ففي سن الشباب المبكرة تكون الأزمة أزمة تشغيل لا أزمة اقتصاد؛ بمعنى أن الشاب في سن الشباب المبكرة يسعى إلى العمل بشكل أساسي، وليس إلى كسب الأموال، وتحديدًا خريجي الجامعات.

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال الصحة العامة

جاءت نتائج الدراسة لتبين أن الخدمات العامة في مجال الصحة العامة هي الثانية من حيث التضرر بسبب الاحتلال من وجهة نظر الشباب. وفي إطار إعداد المؤشرات للقياس في الدراسة، تم تحويل محور الخدمات العامة في مجال الصحة العامة إلى 10 مؤشرات للقياس، نستعرض منها أبرز 7 مؤشرات جاءت على النحو الآتي:

جدول (8): مؤشرات أثر الاحتلال في حقل الصحة

المؤشر	نعم		لا		لا ينطبق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أشعر بالتوتر والقلق كلما كان هنالك نشاط تخريبي للاحتلال	1014	80.3	180	14.3	69	5.5
تأثرت صحتي النفسية نتيجة ممارسات الاحتلال على الأرض	952	75.4	232	18.4	79	6.3
أعرف شخصًا واحدًا على الأقل حرمه الاحتلال من الحصول على العلاج في مستشفيات بعيدة عن مكان سكنه/ ا	949	75.1	205	16.2	109	8.6

بعض الأدوية التي أحتاج إليها أو أحد أفراد أسرتي لا يتوفر في السوق كثيرًا نتيجة سيطرة الاحتلال على المعابر	704	55.7	381	30.2	178	14.1
أعيش (أقطن) في منزل تحيطه بيئة ملوثة نتيجة سياسات الاحتلال	537	42.5	511	40.5	215	17.0
حرمني الاحتلال من الوصول للحصول على علاج في مستشفيات بعيدة عن مكان سكني	456	36.1	527	41.7	280	22.2
أعيش (أقطن) في منزل حوله ضوضاء مستمرة نتيجة سياسات الاحتلال	445	35.2	578	45.8	240	19.0

عند سؤال المبحوثين/ ات من الشباب، كان من اللافت للانتباه أن 80.3% من أفراد العينة يشعرون بالتوتر والقلق كلما كان هنالك نشاط تخريبي للاحتلال، وهي مسألة يجب تسليط الضوء عليها؛ إذ إنه وبالعادة لا يتم التركيز على جانب الصحة النفسية عند الحديث عن الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل موسع، وقد لا تلتفت فئة الشباب إلى هذه المسألة بشكل نوعي، من باب المكابرة والإنكار بأن الصحة النفسية لديهم قد تكون متضررة؛ حيث أفاد 75.4% من المبحوثين/ ات أن صحتهم النفسية فعلًا تضررت نتيجة ممارسات الاحتلال على الأرض.

تقدم خدمات الصحة النفسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال 22 عيادة صحية نفسية ومجتمعية متخصصة فقط، منها 16 في الضفة، و6 في القطاع. وفي العام 2021، بلغ عدد الحالات الجديدة المسجلة في مختلف مراكز الصحة النفسية 3,607 حالة، بمعدل حدوث 73 حالة لكل 100,000 من السكان[31]. ويعد توزيع معدل حدوث الأمراض النفسية لكل 100,000 من السكان

[31]– وزارة الصحة الفلسطينية. "التقرير الصحي السنوي: فلسطين 2021". تموز 2022، ص 24. انظر/ي الرابط التالي: https://rb.gy/2wqwo

بحسب التشخيص في الضفة مثلًا مخيفًا جدًا؛ إذ إن 20% من كل 100,000 حالة من السكان، هم مصابون/ ات باضطرابات عصبية (الشكل رقم 6):

شكل رقم (6): توزيع معدل الحدوث للأمراض النفسية لكل 100,000 من السكان بحسب التشخيص في الضفة الغربية للعام 2021

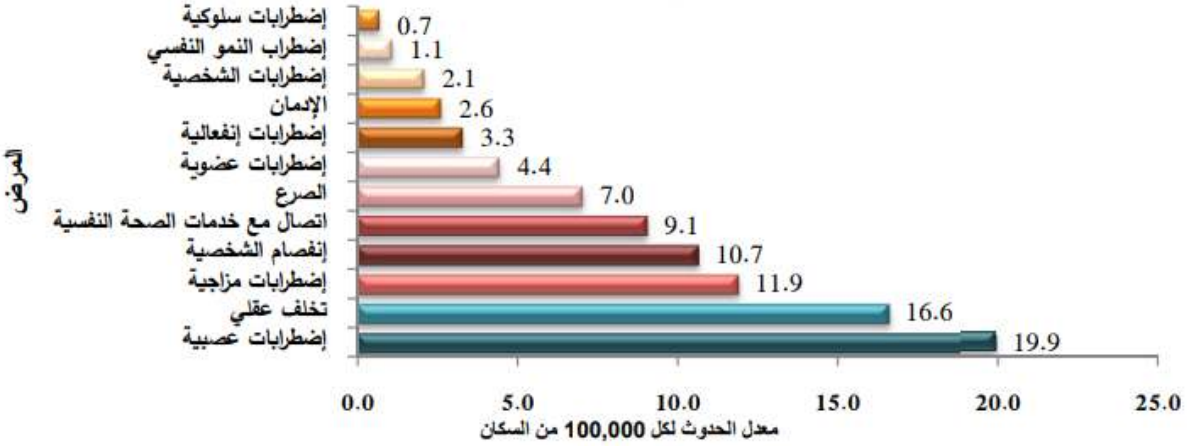

يعاني الفلسطينيون بالمجمل من نقص في الحصول على خدمة صحية جيدة؛ إذ إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحت الاحتلال تحرم الفلسطينيين من التقدم والمراكمة على تطور ملف الخدمات الصحية، إضافة إلى إجراءات الاحتلال التي تحرم الفلسطينيين من الحياة، وليس فقط من الحصول على الخدمات، فمنذ مطلع العام 2023 ولغاية 27 تموز/ يوليو وصل عدد الشهداء إلى 210[32]، مقارنة بـ 224 شهيدًا في مختلف محافظات الضفة والقطاع في العام 2022؛ نتيجة عدوان قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، من بينهم 53 شهيدًا في القطاع، و171 شهيد في الضفة (92.41% ذكور و7.59% إناث)[33]. ومن بين الشهداء في العام 2022 53 طفلًا، لم تتح لهم الفرصة حتى للحديث والتعرف إلى الخدمات الصحية التي من الممكن أن يحصل عليها الفرد في

[32] شهداؤنا أكبادنا تعيش في السماء .. شهداء العام 2023، تلفزيون فلسطين، 2023/7/27: shorturl.at/hHN24

[33] التقرير السنوي 2022 حول اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، وزارة الصحة الفلسطينية، ص 1: shorturl.at/lqRW7

فلسطين المحتلة. وخلال العام 2022، سجلت وزارة الصحة الفلسطينية 10,587 إصابة لمواطنين فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين (45% أصيبوا بالرصاص الحي)، خاصة خلال شهر آب/ أغسطس خلال عدونا الاحتلال على قطاع غزة، ومن بين هذه الإصابات تم نقل 2,027 مصابًا إلى المستشفيات الفلسطينية، فيما تم علاج 8,560 إصابة ميدانيًا بواسطة طواقم الإسعاف الفلسطينية[34].

لم يكن الحال أفضل في الأعوام السابقة؛ إذ استشهد 355 مواطنًا ومواطنة خلال العام 2021، من بينهم 87 طفلًا، و60 امرأة[35]. وسُجّل أكثر من 16,500 إصابة، 29% منهم/ ن من الأطفال، وحوالي نصف الإصابات أصيبوا بالرصاص الحي[36]. وهذا هو حال الفلسطينيين على مدار عشرات السنوات منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين.

وفيما يتعلق بإجراءات الاحتلال الهادفة إلى حرمان الفلسطينيين من الخدمات الطبية، أفاد 75.1% من المبحوثين/ ات أنهم/ ن يعرفون شخصًا واحدًا على الأقل منعه الاحتلال من الحصول على العلاج في مستشفيات بعيدة من عن مكان سكنه، وتبرز هذه الظاهرة للمرضى في قطاع غزة الذين بحاجة إلى التنقل للعلاج في الخارج، أو في مستشفيات الضفة الغربية، أو حتى في الداخل المحتل، وينطبق الأمر على المرضى من الضفة الغربية الممنوعين من السفر بحجج أمنية احتلالية.

ومن بين المبحوثين/ ات نحو 36.1% منعهم الاحتلال من الحصول على علاج في مستشفيات بعيدة عن مكان سكنهم، و24.1% منهم/ ن لا يستطيعون الوصول إلى العيادات الطبية المحيطة بمكان سكنهم/ ن بحكم الحواجز الاحتلالية. فيما كانت الاعتداءات على المرافق الصحية ومقدمي الخدمات الصحية أيضًا واضحة؛ حيث سجلت 177 حالة اعتداء بحق المرضى والطواقم الطبية والمنشآت الصحية في العام 2022، وسجلت 9 اعتداءات طالت المنشآت الصحية، و97 اعتداء طال مركبات

---

[34] المصدر السابق، ص 3.

[35] التقرير السنوي 2021 حول اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021، وزارة الصحة الفلسطينية، ص 1: shorturl.at/tGKRW

[36] المصدر السابق، ص 2-5.

الإسعاف، و83 اعتداء طال مصابين ومرضى، إضافة إلى 173 حالة اعتداء ضد الكوادر الطبية[37]. وتوزعت طبيعة الاعتداءات ما بين الاعتداء بأسلحة فردية بشكل مباشر وإعاقة حركة الطواقم الطبية وعملها والتعرض لعنف نفسي وتفتيش عنيف.

وبالعودة إلى النتائج، عبّر 55.7% من المبحوثين/ ات أن بعض الأدوية التي يحتاجون إليها أو أحد أفراد أسرهم/ ن لا تتوفر في السوق كثيرًا؛ نتيجة سيطرة الاحتلال على المعابر، وهذه مسألة تحتاج إلى التوسع على صعيد آخر من الأبحاث؛ إذ إن لهيمنة الاحتلال على المعابر التجارية وسيطرته عليها، إضافة إلى تحكمه في السوق الفلسطيني، أثرًا سلبيًا في الحصول على الأدوية والمحاليل الطبية[38].

وجاء في نتائج الاستبانة أن ما بين 35–42% من المبحوثين/ ات يقطنون في منازل تتعرض للضوضاء وملوثات تؤثر في صحتهم/ ن يعزى وجودها إلى ممارسات الاحتلال المستمرة وسياساته على أرض الواقع. كما يعاني 15% منهم من إصابة/ إعاقة ناتجة من انتهاكات الاحتلال، و12.6% يعانون من مرض مزمن نتيجة لتجربة اعتقال سابقة.

لا بد من التذكر أنه فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة، ينفق الفلسطينيون حوالي مليار و889 مليون دولار سنويًا وفقًا لبيانات العام 2021، ويلاحظ أن هنالك زيادة بنحو 300 مليون دولار عن العام 2020؛ إذ وصل الإنفاق حينها نحو مليار و596 مليون دولار، وفي العام 2019 كان حوالي مليار و573 مليون دولار.[39]

ولا يمكن إنكار أن الملف الصحي في فلسطين المحتلة في تحسن، لكن هذا نتيجة تطور قطاع الصحة عالميًا أيضًا، وتنعكس هذه النتيجة بزيادة توقع البقاء على قيد الحياة والانخفاض التدريجي لمعدلات

---

[37] المصدر السابق، ص 5.

[38] Abdalaziz Alsalehi, Colonial Control: Pharmaceuticals access in Palestine, Global health watch 6 (In the shadow of the Pandemic): Bloomsbury Academic 2022, pp. 443-446.

[39] مؤشرات مختارة من فلسطين حول الصحة 2000–2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/3/3: shorturl.at/buCEV

وفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات، الذي ارتفع إلى 74.2 سنة بواقع 73.1 سنة للذكور و75.3 للإناث[40].

على الرغم من أن الأرقام قد تعطي انطباعًا شبه متوسط من الرضا حول أرقام مراكز الصحة الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغ عددها 765 مركزًا، بمعدل مركز واحد لكل 6,435 مواطنًا[41]. أما بالنسبة إلى أعداد مراكز الصحة الثانوية والثالثية في الضفة والقطاع، فقد بلغ عدد المستشفيات العاملة في الضفة والقطاع 89 مستشفى، وبلغ عدد إجمالي الأسرة في المستشفيات (بما في ذلك مستشفيات الأمراض النفسية والعصبية) 7,769 سريرًا، بمعدل 14.9 سرير لكل 10,000 نسمة من السكان، وبمعدل 1.7 مستشفى لكل 10,000 من السكان[42].

قد يحاجج البعض أن هذه الأرقام جيدة نسبة إلى الحاجة الفلسطينية، إلا أن البعض يرى أنه لا بد من الاستثمار بشكل أوسع في القطاع الصحي الفلسطيني. كما أن ما وراء الأرقام بحاجة إلى مراجعة؛ إذ إن طبيعة الخدمات وجودتها، وحتى توافرها، هي المسألة التي يجب التركيز عليها في ملف الصحة.

الصحة والعلاقة بين المتغيرات

في العودة إلى المتغيرات والعلاقة ما بينها وبين المواقف المختلفة، نلاحظ أن النسب تتقارب وفقًا لمتغير الجنس في الموقف تجاه أثر الاحتلال في الخدمات المتعلقة بالصحة؛ إذ كانت النسبة 46.1% من الذكور مقابل 44.4% من الإناث. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالفئات العمرية في هذه الدراسة؛ إذ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تذكر.

تبين نتائج المعالجة الإحصائية أن العاملين في مشاريع خاصة يملكونها كانوا الفئة الأكبر ممن يرون أثرًا للاحتلال في الصحة بنسبة 48%، وتلاهم العاملون في القطاع العام بنسبة 46.6%، فيما كانت

[40] التقرير الصحي السنوي 2021، وزارة الصحة الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2022، ص 13: shorturl.at/nwANU

[41] المصدر السابق، ص 15.

[42] المصدر السابق، ص 31.

النسبة الأقل هي للقطاع الأهلي بنسبة 41%. بينما عند سؤال المبحوثين/ ات عن موقفهم من أثر الاحتلال في الخدمات المتعلقة بالصحة، وربط ذلك بحالة انتظام العمل، وجدنا أننا كلما اتجهنا نحو طبيعة عمل بدوام كلي ترتفع النسبة؛ إذ كانت 47.6% من بين العاملين بدوام كلي، وتتدنى النسبة إلى 42.7% من عمال المياومة، وذلك من الممكن تفسيره بأن العاملين بنظام المياومة والدوام الجزئي يتوقعون من مقدم الخدمة المباشر (وزارة الصحة) خدمات أعلى، وبالتالي لا ينظرون إلى جانب آثار الاحتلال على هذه الخدمات.

وأكثر من نصف ممن دخلهم/ ن ضمن الفئة 2,101–3,500 شيقل يرون أن للاحتلال أثرًا في الخدمات المتعلقة بالصحة، وكانت هي النسبة الأعلى من بين فئات الدخل، ولربما لأن هذه الشريحة هي الأكبر في المجتمع (وسطى، ووسطى متدنية)، وذلك يعكس اطلاعهم على نظام الخدمات الصحية والفجوات التي يعاني منها وأسبابها. في حين عبر 41.5% من ذوي الفئة الأقل دخلًا (600–1,100 شيقل) عن ذلك، وهذا لأن الأفراد في هذه الفئة يتطلعون إلى أمور تمس حياتهم اليومية، ويؤثر الاحتلال فيها بشكل مباشر، من بينها العامل الاقتصادي.

وإذا ما التفتنا إلى متغير المنطقة الجغرافية، نلاحظ أن سكان القدس هم الأكثر تعبيرًا عن أثر الاحتلال في الخدمات المتعلقة بالمجال الصحي بنسبة 55.3%، مقابل 47.3% من سكان الضفة الغربية و41.7% من سكان قطاع غزة، وهذا يفسر لأن سكان منطقة القدس يعدون حكومة الاحتلال هي المزود المباشر للخدمات الصحية لديهم، بالتالي يلمسون الأثر بشكل أكبر من السكان في المناطق الجغرافية الأخرى، ويفهمون التعقيدات العنصرية داخل الأجسام الطبية لدى الاحتلال أكثر من غيرهم. ولربما يتساءل البعض عن سبب تدني نسبة الاستجابة في قطاع غزة، على الرغم من الحصار ونقص الأدوية والقيود على إدخال المعدات الطبية والتحويلات الطبية، لكن يرى الباحث أن النسبة تتدنى في القطاع لأن الشباب هناك لم تتسن لهم الفرصة لمعرفة واقع الحق في الصحة والخدمات الصحية في ظل انتقاص حقوق أساسية كالغذاء والعمل والحروب المتتالية التي واجهها القطاع (جدول رقم 9).

جدول رقم (9): الموقف من أثر الاحتلال في الصحة وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	النسبة
القدس	%55.3
الضفة الغربية	%47.3
قطاع غزة	%41.7
المعدل الإجمالي	%45.2

وكذلك الحال عند قياس الأثر وفقًا لمكان السكن، كانت النسبة الأعلى في التعبير عن أثر الاحتلال في الخدمات الصحية لدى سكان التجمعات البدوية؛ إذ يرى 72.9% منهم أن للاحتلال أثرًا في الخدمات الصحية، بينما تتراوح النسب ما بين 43.4% في المدينة إلى 49.5% في البلدات، وكانت القرى والمخيمات بين هذه النسب. وهذا يفسر أن سكان التجمعات البدوية هم الأكثر حرمانًا من هذه الخدمات بحكم سيطرة الاحتلال على الأراضي، ومنعه من إنشاء أي خدمات صحية في مناطقهم، وحتى وصولهم إلى المراكز الطبية المحيطة أو وصول مركبات الإسعاف إليهم.

وبكل تأكيد، قال 57.2% من مجمل الذين يعانون من أمراض مزمنة، إن الاحتلال له أثر كبير في الخدمات الصحية؛ ذلك لأنهم/ ن الأكثر حاجة إلى التحويلات الطبية والحصول على الخدمة عبر، أو من خلال إجراءات تحتاج إلى موافقة الاحتلال، وهم الأكثر حاجة إلى الأدوية التي يمنع الاحتلال دخولها إلى مناطق السلطة الفلسطينية. ويليهم الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 48.6% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة، ويأتي بعدهم من لا يعانون من أية أمراض بنسبة 44.5%.

تفيد تقارير أن الاحتلال حرم، في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022، 1,200 مريض من قطاع غزة من استكمال العلاج في مستشفيات بالضفة الغربية والقدس والداخل المحتل، على الرغم من حصولهم على موافقات وتصاريح إسرائيلية سابقة لاستكمال رحلات علاج بدؤوها في السابق[43] في

[43] محمد الجمل، القتل البطيء في غزة ... الاحتلال يحرم مرضى من استكمال العلاج، العربي الجديد، 2022/7/24: shorturl.at/zPU16

حين بلغ عدد حالات الرفض والمماطلة لمرضى القطاع غزة الذين منعوا من استكمال العلاج خلال العام 2021 نحو 3,500 حالة، ثلثهم من الأطفال[44].

وترتفع النسبة من بين الذين يعيلون أسرهم بشكل كامل؛ إذ عبر 53.5% ممن يعيلون أسرهم عن أن الاحتلال يؤثر بشكل كبير في الخدمات الصحية (الجدول رقم 10)، وهي مسألة تتعلق بأن المعيل للأسرة هو/ هي الأكثر اطلاعًا على حاجات الأسرة، بالتالي يدرك هؤلاء المعوقات الرئيسية أمام الحصول على الخدمات والرعاية لأسرهم/ ن.

جدول رقم (10): الموقف من أثر الاحتلال في الصحة وفقًا لمتغير الإعالة الأسرية

الإعالة الأسرية	النسبة
أساعد معيل الأسرة في الإعالة	%45.3
لا أساعد بتاتًا في إعالة الأسرة	%43.9
أعيل الأسرة بشكل كامل	%53.5
الإجمالي	%45.2

التوجهات في مجال الصحة

وفقًا للبيانات التي ذكرت، نلمس وبشكل ملحوظ الأثر التدميري الذي يتركه الاحتلال على الشباب الفلسطيني، خصوصًا فيما يتعلق بالصحة النفسية.

يرى الباحث أنه من الممكن العمل على العديد من القضايا مع الشباب لمقاومة أثر الاحتلال في هذا الجانب، وفيما يأتي أبرز التوجهات التي من الممكن المضي فيها:

[44] المصدر السابق.

- مخاطبة منظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر من أجل وضعهما أمام مسؤولياتهما تجاه الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بالجانب الصحي، ومن أجل الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإتاحة وصول الشباب الفلسطيني إلى الخدمات الصحية التي يجب أن يحصلوا عليها.
- محليًا، العمل على تمكين الشباب الفلسطيني وإكسابه الأدوات اللازمة للانطلاق للعمل في هذا الملف لمساءلة الاحتلال دوليًا عن الضرر الجسدي والنفسي الذي يرتكبه، فيما يتعلق بالصحة النفسية، وحرمان الشباب الفلسطيني من الحصول على العلاج عبر حواجزه.
- دوليًا، العمل على زيادة الاستثمار الحكومي في البنية التحتية للقطاع الصحي، حتى يلبي حاجات المواطنين؛ إذ حان وقت زيادة توطين الخدمات الصحية لتجاوز حاجز سيطرة الاحتلال على المعابر والحواجز والحدود.
- تمكين الشباب عبر إكسابهم الأدوات اللازمة على صعيد الخطاب واللغة والمفردات والحقوق التي نص عليها القانون الدولي؛ من أجل تقويتهم في حديثهم مع المنابر الدولية فيما يتعلق بالانتهاكات الصحية للاحتلال.
- العمل عبر الفضاء الإلكتروني من أجل فضح ممارسات الاحتلال الصحية، خصوصًا أن الاحتلال يحد من حركة الفلسطينيين وتواصلهم مع المجتمعات الدولية بشكل كبير.
- العمل على تطوير نظام صحة نفسية فلسطيني، لتأهيل الشباب وتحسين أوضاع صحتهم النفسية، في ظل ما يعانونه من صدمات وضغوطات تحت الاحتلال.
- العمل على توطين الخدمات الطبية، مع الحرص على العدالة في الحصول عليها، حتى لا تبقى التبعية للاحتلال في هذا الملف.

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال المشاركة المدنية والسياسية

تُعدّ المشاركة المدنية والسياسية ثالث المجالات التي يرى المبحوثون/ ات أن للاحتلال أثرًا كبيرًا فيها، وذكرنا سابقًا أنه في ظل الملاحقة المستمرة من قبل الاحتلال للناشطين السياسيين، والاعتقالات التي تطال الفاعلين السياسيين من فئة الشباب والفئات المختلفة، تتراجع المشاركة السياسية والمدنية للشباب، إضافة إلى أن الواقع الذي خلقه الاحتلال عبر تقسيم المناطق الفلسطينية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، والحصار الذي فرضه على قطاع غزة ووضع الفلسطينيين/ ات في "كانتونات" في الضفة الغربية وعزل القدس، يعيق أي فرصة حقيقية أمام الشباب لتحسين واقعهم عبر المشاركة السياسية والمدنية، عبر إجراء انتخابات أو محاولتهم لتحسين السياسات العامة المتعلقة بباقي الخدمات أساسًا.

وفي إطار إعداد المؤشرات للقياس في الدراسة، تم تحويل محور الخدمات العامة في مجال المشاركة المدنية والسياسية إلى 9 مؤشرات للقياس، نستعرض منها أبرز 7 مؤشرات على النحو الآتي:

جدول (11): مؤشرات أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال المشاركة المدنية والسياسية

المؤشر	نعم		لا		لا ينطبق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يؤثر الاحتلال في القدرة على مساءلة المسؤولين وأصحاب القرار الفلسطينيين	906	71.7	279	22.1	78	6.2
يعيق الاحتلال فرص المشاركة في ورش تطوير السياسات العامة والمشاركة الوطنية في ذلك	897	71.0	221	17.5	145	11.5
أرى أن الاحتلال مسبب رئيسي في عدم انعقاد الانتخابات التشريعية	874	69.2	311	24.6	78	6.2
أرى أن الاحتلال مسبب رئيسي في عدم انعقاد الانتخابات الرئاسية	862	68.3	320	25.3	81	6.4

يعيق الاحتلال التواصل مع مجموعات شبابية أخرى لتحقيق مطلب حقوقي مدني	800	63.3	271	21.5	192	15.2
أتجنب المشاركة السياسية حتى لا أصبح عرضة للملاحقة من الاحتلال	684	54.2	437	34.6	142	11.2
أتجنب التنقل بين المحافظات بسبب حواجز الاحتلال/ السيطرة على المعابر	664	52.6	335	26.5	264	20.9

عند سؤال المبحوثين/ ات عن أثر الاحتلال في المشاركة المدنية والسياسية، رأى 71.7% منهم/ ن أن الاحتلال يؤثر في القدرة على مساءلة المسؤولين وأصحاب القرار الفلسطينيين، وهذا له تفسيرات عدة، منها أن الشباب الفلسطيني يرى أن هنالك ارتباطًا عضويًا في وجود أصحاب القرار السياسي الفلسطيني من كافة الأطياف ووجوده بوصفه احتلالًا؛ ما يدفع الاحتلال إلى عرقلة عملية المساءلة لأصحاب القرار السياسي الفلسطيني، ومنها أيضًا أن الاحتلال الإسرائيلي بإجراءاته على أرض الواقع وفصله الجغرافي للمناطق المستهدفة في الدراسة يعزز عجز الفلسطينيين في القدرة على المساءلة عبر حرمانهم من تنظيم أنفسهم أو إجراء انتخابات نزيهة؛ حيث يرى 71% منهم/ ن أن الاحتلال يعيق فرص مشاركتهم/ ن في ورش تطوير السياسات العامة والمشاركة الوطنية، ويرى 69.2% أن الاحتلال هو المسبب الرئيسي في عدم انعقاد الانتخابات التشريعية، و68.3% يرون أن الاحتلال مسبب رئيسي في عدم انعقاد الانتخابات الرئاسية.

وبالعودة إلى ممارسات الاحتلال والتقسيم الجغرافي، يرى 63.3% من المبحوثين/ ات أن الاحتلال يعيق التواصل مع مجموعات شبابية أخرى لتحقيق مطلب حقوقي مدني، وقال 24.2% منهم/ ن إنهم سبق أن منعوا من السفر من قبل الاحتلال للمشاركة في تمثيل فلسطين في مؤتمر إقليمي ودولي.

وهنا، لا بد من أن نقدم سردًا تاريخيًا ينعكس على هذه المؤشرات؛ إذ كان لمرحلة أوسلو أثر كبير في التحولات على شكل مجالات المشاركة المدنية والسياسية للشباب؛ حيث يرى البعض أن هذه المرحلة تتسم بـ "اللاتسييس" للشباب، فتوقيع اتفاقيات أوسلو، في العام 1993 بين منظمة التحرير و"إسرائيل"،

التي تمت بوصفها عملية ديبلوماسية سرية إلى حد كبير، لا تتضمن فعلًا شعبيًا؛ ما أضعف الجهد الشعبي عمومًا، بما فيه الشبابي والطلابي[45].

وفي هذا السياق، كان العام 1990 هو آخر عام ينعقد فيه مؤتمر عام للاتحاد العام لطلبة فلسطين، وانقسمت الحركة الطلابية ما بين معارض ومؤيد لاتفاق أوسلو، وبات الانقسام يسود المشهد، خصوصًا مع تزايد قوة التيار الإسلامي المرتبط بحركة الإخوان المسلمين، في الوقت ذاته الذي تراجعت فيه الأجسام أو الأطر الطلابية التابعة لفصائل منظمة التحرير[46].

لكن سرعان ما اندلعت انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، عقب فشل قمة كامب ديفيد، وهي المرحلة التي أعادت للشباب هامش المشاركة السياسية في مواجهة الاحتلال بشكل أساسي، والتي يعدّها البعض مرحلة انتهت مع استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات في نهاية العام 2004، وبدء التحول والتركيز في الخطاب الفلسطيني بشكل أقوى على "الدولة" والمؤسسات، وهي مسألة ما زلنا نعيش آثارها إلى يومنا هذا، إلا أنها تركت فراغًا كبيرًا في تنظيم أشكال المشاركة السياسية وحتى المدنية.

شهد الفلسطينيون الانقسام الداخلي الفلسطيني ما بين أكبر حركتين سياسيتين فلسطينيتين، وهما حركة فتح وحماس، في منتصف العام 2007، وبات الخطاب السياسي الفلسطيني مقسمًا ما بين توجهات الحركتين؛ الأمر الذي زاد من تعقيد الأمور، وحرم الفلسطينيين من المشاركة السياسية البرلمانية منذ أكثر من 16 عامًا، إضافة إلى التقسيمات الجغرافية التي فرضها الاحتلال بعزل القدس، فضلًا عن الضفة الغربية عن قطاع غزة سياسًا بحكم الجغرافيا وسياسات الاحتلال واحتدام الاستقطاب الداخلي بين طرفي الانقسام؛ ما ترتب عليه زيادة في مظاهر الحكم الفردي والتسلط، وتضييق هامش الحريات العامة، وزيادة الاعتقال السياسي، الذي طال فئة الشباب، ومن ضمنهم نشطاء الكتل الطلابية.

[45] أحمد جميل عزم، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك: 1908–2018، ط 1، مركز مسارات، البيرة، 2019، ص 51.
[46] المصدر السابق.

وفي العودة إلى النتائج، يتجنب 54.2% من المبحوثين/ ات المشاركة السياسية خوفًا من ملاحقة الاحتلال لهم/ ن، ويتجنب حوالي 52.6% منهم/ ن التنقل ما بين المحافظات بسبب الحواجز الاحتلالية والسيطرة على المعابر، خوفًا من التعرض بشكل مباشر لإجراءات الاحتلال. نلاحظ أن للاحتلال أثرًا كبيرًا في تعبير الشباب الفلسطيني عن آرائهم ونشاطهم في تحسين حياتهم وواقعهم السياسي، إضافة إلى أن الاحتلال يعيق حركة الشباب بحكم وجود الحواجز التي يضعها في كافة مناطق الضفة الغربية، فضلًا عن حصار قطاع غزة.

إن تخوف فئة الشباب من ممارسات الاحتلال أمر طبيعي، لا سيما في ظل سياسة الإعدامات الميدانية، وزيادة عمليات الاعتقال بحق الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وبما أن الشباب يمثلون شريحة واسعة جدًا في المجتمع تأتي بعد شريحة الأطفال، تكون فرص اعتقالهم هي الأعلى. من الجدير بالذكر أنه في العام 2022، اعتُقِل 7,000 فلسطيني، منهم 3,000 مقدسي، وهي في تزايد عن الأعوام التي سبقتها، تحديدًا في محافظات الضّفة، ففي العام 2021، وصلت عدد الحالات الاعتقال في الضّفة بما فيها القدس (6000) حالة، فيما سُجلت في حينه (2000) حالة اعتقال للفلسطينيين، في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948[47]. ولغاية تاريخ 15 نيسان/ أبريل 2023، يواصل الاحتلال اعتقال 4,900 فلسطيني (تنخفض الأرقام بحكم الإفراج عن بعض الأسرى)، من بينهم 31 أسيرة، و160 طفلًا بينهم طفلة، تقل أعمارهم عن 18 عامًا، إضافة إلى أكثر من 1,000 معتقل إداريّ، بينهم 6 أطفال[48].

[47] تقرير حصاد العام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال العام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/1/1: shorturl.at/bUY07

[48] في يوم الأسير الفلسطيني للعام 2023: نحو 4900 أسير/ ة في سجون الاحتلال، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/4/15: shorturl.at/hsGN3

المشاركة السياسية والمدنية والعلاقة بين المتغيرات

كشفت النتائج أن للاحتلال أثرًا أكبر في مشاركة الإناث، سياسًا ومدنيًا، من الذكور؛ إذ كانت النسبة 55.6% للإناث مقابل 52.9% للذكور. ومع أنه لا توجد فروق جوهرية في هذه النسب، فإنها تعكس أن الإناث أكثر تأثرًا من الذكور، ومع أنه لا توجد فروق جوهرية كذلك من حيث متغير العمر، فإننا نلمس ازديادًا طرديًا كلما زادت سنوات الفئة العمرية (الجدول رقم 12):

جدول رقم (12): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير العمر

العمر	النسبة
21-18	%55.0
25-22	%50.9
29-26	%57.0
35-30	%58.0
المعدل الإجمالي	%54.3

أما وفقًا للمؤهل العلمي، فكانت النسبة الأكثر تأثرًا من سياسات الاحتلال للأفراد من حملة شهادة الثانوية بنسبة 65.3%، ويليهم الأقل من الثانوية 61.9%، وتبقى في الخمسينيات لدى الفئات الجامعية، وهذا يفسر أن الفئات التي تحمل شهادات ثانوية أو أقل من ثانوية تكون قد انخرطت في العمل السياسي في مراحل مبكرة، أو أن الاحتلال فعليًا حرمها من استكمال مسيرتها التعليمية، لذلك بقيت هي الأكثر تأثرًا ومؤهلة علميًا في هذه الدرجات.

ولا يوجد أي أثر جوهري لمتغير طبيعة العمل عند السؤال عن أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية؛ إذ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تذكر، أما وفقًا لمتغير نمطية العمل، فتبين أن العاملين

بدوام كلي هم الأكثر تأثرًا بالاحتلال في مجال المشاركة السياسية والمدنية؛ حيث بلغت النسبة 60.9%، مقابل كل من العاملين بدوام جزئي بنسبة 50.2% والمياومة بنسبة 54.6%. ولربما يكون التعبير من قبل العاملين بدوام كلي على أن أثر الاحتلال أكبر فيهم أو أنهم الأكثر تأثرًا؛ لأن الاستقرار في العمل يؤدي إلى التفكير بعدم المجازفة في ظل هذه الظروف الصعبة، وهو تلقائيًا يعني الحذر والخوف من المشاركة في الأنشطة تجنبًا لممارسات الاحتلال، حتى لا يؤثر ذلك في حياتهم؛ إذ إن معظم الذين يعملون بدوام كلي يتجهون إلى تكوين أسر والاهتمام بقضايا حياتهم اليومية.

ونلاحظ أنه كلما ارتفع معدل الدخل والأجور زاد التعبير عن أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير الدخل؛ إذ إن أصحاب الدخل 2,101–3,500 شيقل هم الأكثر تعبيرًا عن ذلك بنسبة 63.8%، فيما تنخفض إلى 50.1% لدى من يتراوح دخلهم بين 600–1,100 شيقل.

وكان لمتغير المنطقة الجغرافية علاقة واضحة في الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية؛ حيث إن سكان الضفة الغربية كانوا الأكثر تعبيرًا عن أثر الاحتلال في مجال المشاركة السياسية، وذلك بنسبة 60.3%، مقابل سكان القدس 55%، وسكان قطاع غزة 48.3% (الجدول رقم 13)، وهذا يُفسر لأسباب موضوعية، منها سهولة اعتقال الأفراد في الضفة الغربية والقدس، ولوجود فضاء مدني، ولو كان جنيني في الضفة الغربية، يتيح مجال المشاركة له للأفراد، بالتالي يستطيعون أن يلمسوا أثر الاحتلال بشكل مباشر.

جدول رقم (13): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	النسبة
القدس	%55.0
الضفة الغربية	%60.3
قطاع غزة	%48.3
المعدل الإجمالي	%54.3

عبّر سكان التجمعات البدوية من أفراد العينة أنهم/ ن يعدّون أن الاحتلال يؤثر بشكل كبير في مجال المشاركة السياسية بنسبة 63.5%؛ ما يجعلهم الفئة الأكبر من بين متغير مكان السكن، بينما تنخفض لدى سكان المدن إلى 51.6% (الجدول رقم 14). ويفسر ذلك لأن الأفراد في التجمعات البدوية والقرى والبلدات يحتكون ويعانون من هجمات قطعان المستعمرين المستمرة، إضافة إلى المواجهات والاشتباكات الشعبية شبه المستمرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

جدول رقم (14): الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية وفقًا لمتغير السكن

السكن	النسبة
مدينة	%51.6
بلدة	%58.7
قرية	%58.5
مخيم	%53.3
تجمع بدوي	%63.5
المعدل الإجمالي	%54.3

التوجهات في مجال الممارسة السياسية والمدنية

يمكن التركيز، مما تقدم، على العديد من الجوانب التي من الممكن أن تزيد فاعلية مشاركة الممارسة السياسية والمدنية للشباب، والتي تحتاج إلى جهود وطنية من أجل تحقيقها، ومنها:

- إطلاق حملة ضغط ومناصرة دولية من أجل فضح جرائم الاحتلال من اعتقال ومن عرقلة سير العملية السياسية الفلسطينية والمدنية التي لم ينخرط فيها الشباب منذ سنوات عديدة.

- يمكن العمل محليًا على إتاحة المجال للشباب لتشكيل أجسام شبابية، تتوجه إلى الحركات الاجتماعية والسياسية وأذرع الشبيبة من حول العالم؛ لزيادة مناصري القضية الفلسطينية، ولكسب المواقف من منطلق أن قضيتنا إنسانية بشكل أساسي.
- لا بد من وضع الاحتلال أمام مسؤولياته في انتهاكه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين والأعراف الدولية فيما يتعلق بمجال المشاركة السياسية والمدنية والحرية في التعبير عن الرأي، وتحديدًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وملاحقته في المحاكم الدولية وفضح ممارساته.
- محليًا وعلى الصعيد الوطني، لا يمكن التقدم في الممارسة السياسية والمدنية من دون إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي أثقل كاهل الشباب وغيرهم من الفئات المجتمعية؛ إذ باتت القدرة على التغيير محدودة جدًا في ظل استمرار الانقسام.

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال التعليم والتدريب المهني

حلّ مجال الخدمات العامة في مجال التعليم والتدريب المهني، رابعًا، وفقًا لتأثر فئة الشباب من الاحتلال، وجاء في الاستبانة مجموعة من المؤشرات (14 مؤشرًا) لقياس الأثر من وجهة نظر الشباب من أثر الاحتلال في التعليم والتدريب، ونستعرض في الجدول التالي أبرز 7 مؤشرات تمت الاستجابة لها في نتائج الاستبانة:

جدول رقم (15): المؤشرات حول أثر الاحتلال في حقل التعليم والتدريب المهني

المؤشر	نعم		لا		لا ينطبق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
استطاعت حكومة الاحتلال أن تغير مناهج التعليم عبر سياساتها المختلفة	951	75.3	212	16.8	100	7.9
البيئة التعليمية من حيث المساحة والكثافة الطلابية سيئة؛ بسبب سياسات الاحتلال في الحد من تطوير المدارس	934	74.0	212	16.8	117	9.3
حرم الاحتلال شخصًا واحدًا أعرفه على الأقل من استكمال مسيرته التعليمية في الخارج	834	66.0	295	23.4	134	10.6
لا يمكن تطبيق ما تعلمناه في المدرسة أو الجامعة بسبب ممارسات الاحتلال على الأرض	830	65.7	278	22.0	155	12.3
يحد الاحتلال من طموح الشباب في اختيار التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها	812	64.3	232	18.4	219	17.3
تعيق/ أعاقت الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى الجامعة	598	47.3	260	20.6	405	32.1

أعاقت الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى المدرسة سابقًا	506	40.1	328	26.0	429	34.0

من اللافت في النتائج، أن 75.3% من أفراد العينة يرون ومن وجهة نظرهم أن حكومة الاحتلال استطاعت أن تغير مناهج التعليم عبر سياساتها المختلفة عبر الضغط على المانحين الأوروبيين، بما فيها دعمهم لمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتغيير المنهاج الفلسطيني مقابل استمرار الدعم[49]؛ إذ أشار أحد المواقع الإسرائيلية إلى أن السلطة الفلسطينية وافقت على خطة لإجراء تغييرات على محتوى مناهجها التعليمية، وذلك في أعقاب قرار أقره البرلمان الأوروبي "يدين التحريض على كراهية إسرائيل وأبناء الديانة اليهودية في مناهجها المدرسية"[50]، أو بالتدخل المباشر في المدارس الفلسطينية في القدس، عبر فرض مناهج دولة الاحتلال العربية فيها، التي يأتي في سياقها اعتراف بالمواطنة لدولة الاحتلال، وتتسم بضعف كبير في اللغة العربية[51].

وأكد 74% من المبحوثين/ ات أن البيئة التعليمية، من حيث المساحة والكثافة الطلابية، عالية؛ بسبب سياسات الاحتلال في الحد من تطوير المدارس؛ ما يؤثر بكل تأكيد في التعليم في المرحلة العليا، بينما قال 66% منهم إن الاحتلال حرم شخصًا واحدًا يعرفونه على الأقل من استكمال مسيرته التعليمية في الخارج.

ويرى أفراد العينة، بنسبة 65.7%، أنه لا يمكن تطبيق ما تعلموه في المدرسة أو الجامعة بسبب ممارسات الاحتلال على الأرض. كما يرى 64.3% منهم/ ن أن الاحتلال يحد من طموح الشباب في اختيار التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها، وذلك بحكم أن الاحتلال يمنع تطور العديد من

[49] مجد حمد، تدخّل الاتحاد الأوروبي في المناهج التعليمية الفلسطينية، تقدير موقف، مركز مسارات، 2022/3/10: shorturl.at/dwxl2

[50] ماهر الشريف، تغيير مناهج التعليم وسياسة المعايير المزدوجة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022/4/29: shorturl.at/izRT3

[51] محمد أبو الفيلات، الاحتلال يحارب المقدسيين في مناهج التعليم، الجزيرة نت، 2016/8/28: shorturl.at/dimR1

القطاعات التي من الممكن أن تفتح الجامعات تخصصات من أجل العمل بها لاحقًا، تحت حجج أمنية، ولمنع إحداث تنمية حقيقية على الصعيد الفلسطيني.

كما عبر 47.3% من أفراد العينة أن الاحتلال يعيق عبر حواجزه الحواجز الاحتلالية حركة وصولهم/ ن في الوقت المناسب إلى الجامعة، وقال 40.1% منهم/ ن إن الاحتلال فعلًا أعاق حركتهم/ ن سابقًا أثناء الدراسة في المرحلة المدرسية، إضافة إلى أن 35.6% من المبحوثين/ ات أثر جدار الفصل الاحتلالي العنصري في مسيرتهم/ ن التعليمية.

وعلى صعيد الممارسات الأكثر خطورة، عبر 10.2% من المبحوثين/ ات أنهم تعرضوا للاعتقال خلال فترة التحاقهم/ ن بالمرحلة المدرسية، و12.5% قد تعرضوا لذلك خلال المرحلة الجامعية، إضافة إلى 33.7% تعرض أحد زملائهم/ ن خلال فترة الدراسة في المدرسة للاعتقال.

تشير هذه المؤشرات إلى الخوف والذعر الذي ينشره الاحتلال عبر اعتقال الشباب، ومنذ الصغر، ليؤثر في حياتهم بشكل كبير جدًا، نفسيًا وجسديًا، وهو ما كشفته البيانات في الخدمات العامة في المشاركة السياسية والمدنية، وفي مجال الصحة، وتحديدًا الصحة النفسية.

وعلى صعيد الممارسات العسكرية للاحتلال، أفاد 38% من المبحوثين/ ات أن الصرح الأكاديمي الذي يدرسون أو درسوا فيه، تعرض للمداهمة من قبل قوات الاحتلال أكثر من مرة، بينما قال 29.1% منهم/ ن إن الصرح الأكاديمي الذي يدرسون أو درسوا فيه تعرض للقصف من قبل قوات الاحتلال.

بما أننا نتحدث عن الفئة العمرية فوق 18 عامًا لهذه الدراسة، فمن البديهي أن يكون الجانب التعليمي والتدريب المهني هو للفئات العليا في التعليم (فوق المرحلة الثانوية)، وهي مرحلة تحدد مسار الفئة الشابة، ذكورًا وإناثًا، ومستقبلهم في سوق العمل.

وفقًا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية، بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 53 مؤسسة تعليم عالٍ، وتضم 19 جامعة تقليدية، وجامعتين للتعليم المفتوح، و15 كلية جامعية، و17

كلية مجتمع متوسطة[52]. وزعت مؤسسات التعليم العالي ما بين 34 مؤسسة تعليم في الضفة الغربية و17 مؤسسة في قطاع غزة، إضافة إلى جامعتين مفتوحتين وهي جامعة القدس المفتوحة التي تتوزع أفرعها في جميع محافظات الضفة والقطاع، والجامعة العربية المفتوحة في رام الله[53].

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم للعام الأكاديمي (2021–2022) 66,408 طالبًا وطالبة، منهم 39,677 إناث، و26,731 ذكور[54]؛ ما يعكس أن الذكور يتجهون أكثر إلى سوق العمل بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية أو أنهم يتجهون نحو تعلم حرفة بشكل غير رسمي لينتقلون بعد ذلك إلى العمل الرسمي بوصفهم حرفيين.

وفي بيانات العام ذاته، بلغ عدد الطلبة الخريجين 46,255 طالب وطالبة: 29,294 إناث و16,931 ذكور[55]، وتوزّع الخريجون وفقًا لدرجة الشهادة وفق الشكل التالي:

شكل رقم (7): أعداد الخريجين/ ات في العام 2021–2022 وفقًا للدرجة العلمية

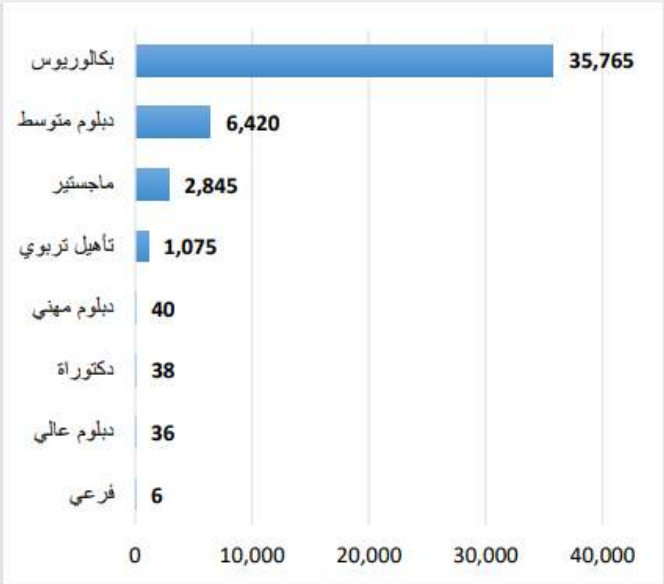

[52] الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021–2022، ص 5: shorturl.at/hpyAD

[53] المصدر السابق.

[54] المصدر السابق، ص 6.

[55] المصدر السابق، ص 12.

قد يتساءل البعض لماذا يأتي أثر الاحتلال في الخدمات العامة المتعلقة بالتعليم والتدريب في المرتبة الرابعة من وجهة نظر المبحوثين/ ات في هذه الدراسة؛ ذلك ببساطة لأن الإدراك المتعلق بأهمية نوعية التعليم الجامعي والتدريب المهني يأتي في مراحل لاحقة من العمر، فعندما يتجاوز الإنسان المرحلة العمرية الشابة، يدرك أن نوعية التعليم في الجامعة في هذه المرحلة مهمة جدًا من أجل بناء مستقبل عملي جيد، ولإتاحة الفرصة من أجل استكمال التعليم الأكاديمي العالي، حتى لو كان خارج فلسطين المحتلة.

إضافة إلى ذلك، قد يرى الشباب في هذه المرحلة العمرية، أنه على الرغم من الآثار السلبية التي يتركها الاحتلال على التعليم والتدريب، فإن الالتحاق بالجامعة والقدرة على الوصول إليها والانتهاء من هذه المرحلة أهم ما يتعلق بالحصول على الخدمة المتعلقة بذلك، لكن في حقيقة الأمر، المسألة تتجاوز ذلك؛ إذ لا يستطيع الطلبة الفلسطينيون ممارسة الأكاديميا بالمشاركة أو ميدانيًا، وحتى فرص التبادل الثقافي والأكاديمي ما بين الطلبة ضئيلة جدًا بحكم الجغرافيا المقسمة التي يفرضها الاحتلال، وبحكم سيطرته على المعابر، وهو ما أكده 31% من أفراد العينة الذين عبروا/ ن عن أن الاحتلال حرمهم من استكمال تعليمهم في الخارج، إضافة إلى حرمان طلاب قطاع غزة من الالتحاق بجامعات الضفة الغربية بحكم الحصار والفصل الجغرافي.

التعليم والتدريب والعلاقة بين المتغيرات

عند العودة إلى المتغيرات في الدراسة، لم يلحظ الباحث أن هنالك تقاربًا بين الذكور والإناث عند السؤال عن الأثر المتعلق بالاحتلال في مجال التعليم؛ حيث يرى 44.9% من الذكور في العينة أثر ذلك مقابل 44.1% من الإناث. أما بخصوص الفئات العمرية، فلم نلمس دلالات إحصائية متعلقة بالفئات؛ إذ إن كافة الفئات العمرية عبرت عن الضرر بالنسبة ذاتها تقريبًا.

ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير الحالة الصحية؛ إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين الذين يعانون من أمراض وما بين الذين يعانون من أمراض مزمنة أو من الأشخاص ذوي

الإعاقة؛ إذ تراوحت النسب ما بين 48.2% ممن يعانون من أمراض مزمنة و44.3% ممن لا يعانون و44.9% من الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعود ذلك إلى أن الأفراد بجميع حالاتهم الصحية يلمسون الأثر المباشر في الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

أما بخصوص متغير المؤهل العلمي، فإننا نلمس علاقة ذات دلالة إحصائية، إذ كلما زادت الدرجة العلمية زاد التعبير عن أثر الاحتلال في التعليم، وكلما انخفضت الدرجة كان التعبير عن الأثر عاليًا، إلا أن النسبة الأعلى لدى طلبة الماجستير من العينة، وهو ما يعزز الفرضية التي قدمت بأنه في مراحل عمرية معينة لا يكون الأثر في التعليم واضحًا كثيرًا؛ إذ كانت النسبة بين صفوف من عبروا عن ذلك من حملة الماجستير 52.2%.

وكانت النسبة هي الأعلى من بين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بنسبة 48% و48.3% على التوالي؛ إذ إن كليهما يعدان أكبر القطاعات، التي من الممكن أن تقيس أثر الاحتلال في التعليم بحكم تعددية التخصصات ولمس الأثر على العاملين في هذه القطاعات. ويلمس 49.6% ممن يداومون دوامًا كليًا (حالة انتظام العمل) أن هنالك أثرًا للاحتلال في التعليم والتدريب، وتنخفض النسبة إلى 43.5% لمن يعملون بنظام "المياومة"؛ ما يعكس أن الاستمرارية في العمل تتيح للأفراد قياس أثر الاحتلال في التعليم والتدريب لوجود مدى للقياس.

ووفقًا لمتغير الأجور/ مستوى الدخل، نلاحظ أن هنالك علاقة طردية للموقف من أثر الاحتلال في مجال التعليم والتدريب؛ حيث يلمس أصحاب الدخل الأكبر هذا الأثر أكثر من أصحاب الدخل الأدنى؛ إذ تصل النسبة إلى 57.2% للفئة التي يأتي دخلها 2,101–3,500 شيقل، وتنخفض إلى 38.4% لمن هم ضمن فئة 600–1,100 شيقل.

ووفقًا للنتائج، نلاحظ أن نسبة من يلمسون أثر الاحتلال في التعليم والتدريب هي الأعلى في القدس؛ إذ جاءت النسبة 62.7%، مقارنة بنحو 53.6% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة (جدول رقم 16). وهو ما يعزز التفسير الذي طرح سابقًا حول الأثر الملموس والقدرة في الوصول، إضافة إلى تغيير المناهج الذي يعاني منه المقدسيون بشكل كبير. ويضاف إلى ذلك، أن النسب ترتفع في

القدس والضفة؛ لأن هنالك احتكاكًا مباشرًا مع الاحتلال، ويواجه الفلسطينيون فيهما انتهاكات الاحتلال التي تعيق فرص وصولهم إلى المراكز التعليمية والجامعات بشكل يومي.

ويعزز ذلك التفسير العلاقة وفقًا لمتغير مكان السكن؛ إذ إن سكان التجمعات البدوية هم الأكثر تأثرًا بالاحتلال في مجال التعليم بنسبة 66.3%، ومن ثم سكان البلدات 52.9%، مقارنة بسكان المخيمات 43.3% والمدن 40.1%، الذين يستطيعون الوصول إلى الجامعات والمراكز التعليمية بحكم قربها من مراكز المدن، وبحكم وجود المخيمات في مراكز وعلى أطراف المدن الرئيسية (جدول رقم 17).

جدول رقم (16): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	النسبة
القدس	%62.7
الضفة الغربية	%53.6
قطاع غزة	%33.0
المعدل الإجمالي	%44.5

جدول رقم (17): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير السكن

السكن	النسبة
مدينة	%40.1
بلدة	%52.9
قرية	%49.5
مخيم	%43.3
تجمع بدوي	%66.3
المعدل الإجمالي	%44.5

عند السؤال حول متغير الإعالة الأسرية، نلاحظ أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الموقف من أثر الاحتلال في التعليم والتدريب وحالة الإعالة الأسرية في موقع الأسرة؛ إذ إن الأشخاص الذين يعيلون أسرهم بشكل كامل يلمسون أثر الاحتلال أكثر من سواهم؛ حيث بلغت نسبتهم 51.6% مقارنة بمن يساعدون بشكل جزئي (44.7%)، والذين لا يساعدون بتاتًا (43.4%) (الجدول رقم 18). وهذا لأن من يساهمون بشكل مباشر في التكاليف المادية للأسرة، يشعرون بالآثار التي يتركها الاحتلال وغيره في كافة المجالات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد والصحة وغيرها من المجالات.

جدول رقم (18): الموقف من أثر الاحتلال في التعليم وفقًا لمتغير الإعالة الأسرية

الإعالة الأسرية	النسبة
أساعد معيل الأسرة في الإعالة	%44.7
لا أساعد بتاتًا في إعالة الأسرة	%43.4
أعيل الأسرة بشكل كامل	%51.6
المعدل الإجمالي	%44.5

التوجهات في مجال التعليم والتدريب

عبر ما تقدم من نتائج فيما يتعلق بالأثر في مجال التعليم والتدريب للشباب، نستطيع تركيز الجهود في العمل على مجموعة من القضايا التي من الممكن أن تساهم في فضح ممارسات الاحتلال فيما يتعلق في هذا المجال، من خلال الآتي:

- إطلاق حملة ضغط ومناصرة دولية لفضح ممارسات الاحتلال فيما يتعلق بتدمير قطاع التعليم الفلسطيني، وحرمان الشباب الفلسطينيين من الجنسين من فرص التدريب في هذا الإطار.
- التوجه إلى الأجسام الدولية، كمنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)؛ من أجل وضعهم أمام مسؤولياتهم تجاه

الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بهذا الجانب، خصوصًا أن هنالك تركيزًا من قبل منظمة العمل الدولية على مجالات التدريب المهني والحرفي.

- العمل على زيادة برامج التبادل التعليمي والثقافي مع الطلبة من دول مختلفة، حتى تتضح الصورة أيضًا للشباب من حول العالم حول الانتهاكات الإسرائيلية الممارسة بحق الشباب الفلسطينيين.

أثر الاحتلال في الخدمات العامة في مجال التغيير المناخي والتكيف

تم تحويل مؤشرات القياس في الاستبانة لمحور مجال التغيير المناخي والتكيف إلى 10 مؤشرات، وجاء مجال التغيير المناخي والتكيف هو الأخير من وجهة نظر الشباب في أثر الاحتلال فيه، وهو ما قد يفسره أن الفرد، وبالتحديد ضمن الفئة العمرية الشابة، يلمس الأثر المباشر والملموس للأمور، كالاقتصاد والصحة والخدمات المتعلقة بالجغرافيا. ومع أن قضايا البيئة والمناخ لا تنفصل عن المجالات الأخرى، فإن عملية الربط قد لا تكون دائمًا ظاهرة. نستعرض في الجدول التالي أبرز 7 مؤشرات تمت الاستجابة لها في الاستبانة:

جدول رقم (19): المؤشرات حول أثر الاحتلال في حقل البيئة والتغير المناخي والتكيف

المؤشر	نعم		لا		لا ينطبق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أرى صعوبة في تغيير السياسات العامة ذات الصلة بالتغير المناخي بسبب سياسات الاحتلال	869	68.8	261	20.7	133	10.5
يُدخل الاحتلال بذورًا تجارية من الممكن استبدالها لو كانت لدينا سيطرة على المعابر	860	68.1	247	19.6	156	12.4
يُدخِل الاحتلال مبيدات حشرية من الممكن استبدالها لو كانت لدينا سيطرة على المعابر	856	67.8	234	18.5	173	13.7

يسيطر الاحتلال على الأراضي الزراعية من حولنا	807	63.9	232	18.4	224	17.7
يساهم الاحتلال في تلوث مصادر المياه في المنطقة التي أعيش فيها	780	61.8	283	22.4	200	15.8
يمنعني الاحتلال من استغلال الموارد المحلية والعمل فيها بطريقة صحيحة	751	59.5	297	23.5	215	17.0
يسيطر الاحتلال على الموارد المائية في المنطقة التي أعيش فيها	740	58.6	313	24.8	210	16.6

بينت النتائج أن 68.8 % من أفراد العينة يرون صعوبة في تغيير السياسات العامة ذات الصلة بالتغير المناخي بسبب سياسات الاحتلال، ويؤكد 68.1% منهم/ ن أن الاحتلال يُدخل بذورًا تجارية من الممكن استبدالها لو كان لدى الفلسطينيين سيطرة على المعابر، بينما يؤكد 67.8% منهم أن الاحتلال يُدخل مبيدات حشرية من الممكن استبدالها لو كان لدى الفلسطينيين سيطرة على المعابر. في الوقت ذاته، عبر 63.9% من المبحوثين/ ات أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على الأراضي الزراعية من حولهم/ ن. كما أفاد 52.2% أنه تم تخريب/ حرق/ اقتلاع محميات طبيعية محيطة بمكان سكنهم/ ن عبر ممارسات المستوطنين أو جيش الاحتلال.

ويرى 58.6% من المبحوثين/ ات أن الاحتلال يسيطر على الموارد المائية في المناطق التي يعيشون فيها، في حين يرى 61.8% أن الاحتلال يساهم في تلوث مصادر المياه في المنطقة التي يعيشون فيها.

تتجاهل دولة الاحتلال كافة القوانين والمعاهدات الدولية؛ إذ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان 11 و12) على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه

المعيشية، إضافة إلى حقه الأساسي في التحرر من الجوع، عبر تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، وتأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعًا عادلًا[56].

في هذا السياق، كشفت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيان مشترك مع سلطة المياه إلى أن 99.8% من الأسر في الضفة الغربية تستخدم مصدر مياه شرب محسنًا* (شبكة المياه العامة الموصولة بالمسكن، وحنفية عامة، وبئر ارتوازي محمي، وينبوع محمي، ومياه تجميع الأمطار، ومياه معدنية)[57]. أما فيما يتعلق بمصادر المياه المدارة بشكل آمن في قطاع غزة، وهي المصادر المحسنة المستخدمة في المسكن، والمتوفرة عند الحاجة، والخالية من التلوث (خالية من بكتيريا E–Coli)، فتشير بيانات مسح نفذه الجهاز المركزي وسلطة المياه إلى أن 39.5% من الأفراد يحصلون على مياه مدارة بشكل آمن، وتتذبذب هذه النسبة لتصل إلى 66.2% في الضفة، مقابل 4.3% في القطاع. أما بالنسبة إلى نوع التجمع فتوزعت هذه النسب إلى 35.5% في الحضر، و67.1% في الريف، وتنخفض إلى 25.2% في المخيمات[58].

يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي 86.3 لتر من المياه، بمعدل 89.0 لتر في الضفة، مقابل82.7 لتر في القطاع، لكن بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة التلوث العالية للمياه في القطاع، تصل كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي إلى 21.3 لتر في اليوم. ويشير بعض التقارير إلى أن 90% من المياه التي يحصل عليها الغزيون غير صالحة للاستخدام والاستهلاك البشري[59].

هنالك تباين بين حصص الأفراد بين المحافظات، ومن الجدير ذكره أنه ما زال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالميًا حسب معايير منظمة الصحة العالمية، وهو

---

[56] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: bit.ly/3FidwGK

* يعرف كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف المياه المحسنة على أنها نوع محمي بحكم طبيعته أو من خلال التدخل النشط من التلوث الخارجي، ولا سيما من التلوث بالبراز: bit.ly/3FgbWp1

[57] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/3/22: bit.ly/3f4WrWr

[58] المصدر السابق.

[59] عبد العزيز الصالحي، فرص وصول النساء للموارد المائية في فلسطين، ورقة حقائق، اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022، ص 5: shorturl.at/kpuw8

100 لتر في اليوم، وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية[60].

وفي الحديث بشكل متخصص حول الفئات، لا بد من الإشارة إلى أن فرص وصول الأفراد إلى المياه في التجمعات البدوية صعبة جدًا، وهي تعكس سياسات الاحتلال العنصرية تجاه الفلسطينيين؛ حيث لا تتجاوز حصة الفرد اليومية في التجمعات البدوية 17 لترًا، وتعدّ من أغلى أسعار المياه ليس في فلسطين المحتلة فحسب، بل لربما في العالم؛ حيث يصل سعر المتر المكعب إلى 25 شيقلًا (حوالي 7 دولارات)[61]. ويظهر تجاهل الاحتلال للقوانين الدولية عند مقارنة معدل استهلاك الفرد الفلسطيني باستهلاك الفرد الإسرائيلي؛ إذ يبلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي ثلاثة أضعاف الفرد الفلسطيني، بواقع 300 لتر في اليوم. ويتضاعف هذا المعدل عند المستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني[62]. ويشير تقرير لمنظمة بيتسيلم أن المحتلين يستهلكون في المستعمرات ما بين 100 إلى 230 لترًا يوميًا، وهو ما أشارت إليه شركة "ميكروت" في تقاريرها، بأن استهلاك المستوطنين يفوق استهلاك الفلسطينيين ليصل تقريبًا إلى ثلاثة أضعاف الاستهلاك اليومي[63].

واستنادًا إلى نتائج الاستبانة، قال 59.5% من المبحوثين/ ات إن الاحتلال يمنعهم/ ن من استغلال الموارد المحلية والعمل فيها بطريقة صحيحة، و55.8% يمنعهم/ ن الاحتلال من إدخال مواد تساعد على تطوير النشاط الزراعي مثل الآلات أو الأسمدة، في حين أشار 25.9% إلى أن الاحتلال حرمهم/ ن من المشاركة في مؤتمر دولي أو محلي يتعلق بقضايا تغير المناخ والبيئة.

---

[60] بيانات مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين (ملخص 2019–2020)، مجلس تنظيم قطاع المياه، 2021، ص 10.

[61] عبد العزيز الصالحي، فرص وصول النساء، ص 6.

[62] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/3/21: shorturl.at/wKMY2

[63] Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians , B ' T S E L – E M Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories , February 2 0 1 4. bit.ly/34DJ2TH

بكل تأكيد، يترك الاحتلال أثرًا كبيرًا في البيئة والمناخ، فهي مسألة ترتبط بالقطاع الزراعي وسيطرة الاحتلال عليه، وترتبط بالتحولات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن أثر الاحتلال في مصادرة الأراضي وإعادة إنتاج الأفراد في أنماط اقتصادية اجتماعية جديدة عليهم، وترتبط بسوق المستعمرات المنتشر في الضفة الغربية، وتملأ بضائعه أسواق فلسطين التاريخية جميعها؛ ما ينعكس على السلة الغذائية للفلسطينيين، إضافة إلى الامتيازات التي يمنحها الاحتلال للسماسرة أو الوسطاء التجاريين الذي يمررون هذه البضائع والسلع إلى الأسواق على حساب الإنتاج المحلي الفلسطيني، وأثر الخطر الناجم عن النفايات النووية والبلاستيكية التي يدفنها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية في ملف المياه الذي يسيطر عليه الاحتلال تمامًا، والذي يعدّ من أهم الملفات في مجال البيئة وتغير المناخ.

بالإشارة إلى معوقات الاحتلال، صدر تقرير عن مؤسسة هينريش بول – فلسطين والأردن، أشار إلى وجود صعوبات جمّة في إدارة النفايات الصلبة بسبب سياسات الاحتلال؛ حيث جاء في التقرير أن حكومة الاحتلال استعملت السلطة الفلسطينية كبش فداء لإعفاء نفسها من عبء توفير الخدمات الأساسيّة لسكّان الأرض المحتلّة، وهو واجبها بموجب القانون الدوليّ الإنساني، مثل جمع النفايات الصلبة والتصرّف بها، غير أنّها حافظت في الوقت ذاته على سيطرتها المطلقة على كلّ منحى من مناحي حياة الفلسطينيّين/ ات[64]. ومع زيادة عدد السكان الذي وصل إلى غاية نشر التقرير إلى نحو خمسة ملايين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، فإنّ النفايات تتراكم؛ الأمر الذي ترك السلطة الفلسطينيّة تتخبّط لإيجاد حلول وسط[65].

[64] نضال عطا الله، فلسطين: إدارة النفايات الصلبة تحت الاحتلال، هينريش بول – فلسطين والأردن، 2020/11/19: shorturl.at/u2349

[65] المصدر السابق.

مجال التغيير المناخي والتكيف والعلاقة بين المتغيرات

عند مراجعة العلاقة ما بين أثر الاحتلال في التغير المناخي والتكيف والمتغيرات في الدراسة، نجد أنه لا توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث من حيث أثر الاحتلال في مجال البيئة والمناخ؛ حيث تتقارب النسبتان (57.2% من الذكور و59.2% من الإناث).

ولا توجد فروق ذات دلالة جوهرية عند الحديث حول الفئات العمرية والموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ. لكن نلاحظ أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الدرجة العلمية والموقف من الأثر في البيئة والمناخ؛ إذ إن الحاصلين على الثانوية العامة يرون أن الاحتلال يؤثر بشكل أكبر في البيئة والمناخ، بنسبة 71.9%، فيما تنخفض النسبة إلى 54.1% لدى الطلبة الجامعيين، إلا أنها تعود إلى الارتفاع مجددًا لمن يحملون شهادة البكالوريوس.

كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير قطاع العمل؛ إذ إن العاملين في القطاع الخاص هم الأكثر تعبيرًا عن أثر الاحتلال في مجال البيئة والمناخ بنسبة 64.1%، يليهم العاملون في القطاع العام بنسبة 62.7%، فيما تنخفض النسبة إلى 55.8% لدى العاملين في القطاع الأهلي. هذا لأن العاملين في القطاعين الخاص والحكومي هم الأكثر اطلاعًا على الموارد المحيطة. ومع أن القطاع الأهلي مهمته الرصد لهذه الآثار، فإنه لا يعدّ شريحة واسعة تعكس التعبير الحقيقي نسبةً إلى العاملين في القطاعين الخاص والحكومي.

وعند الحديث عن المناطق الجغرافية، نلاحظ أن سكان القدس والضفة الغربية يلمسون أثر الاحتلال بشكل أكبر في مجال البيئة والمناخ بنسبة 67.2% و67% على التوالي، في المقابل فإن سكان قطاع غزة عبروا عن ذلك بنسبة 48.2% (الجدول رقم 20)؛ لأن الاحتلال العسكري يمارس انتهاكاته البيئية على الأرض بشكل مباشر في الضفة والقدس، في حين لا يكون الأثر ملموسًا بشكل مباشر في القطاع، مع أن الاحتلال يهدد البيئة والمناخ في القطاع، عبر الحصار، وصرف المياه العادمة للآبار الجوفية في القطاع، وفرض هذه الكثافة السكانية العالية بمنع الغزيين من التوسع في البنيان.

جدول رقم (20): الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ وفقًا لمتغير المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	النسبة
القدس	%67.2
الضفة الغربية	%67.0
قطاع غزة	%48.2
المعدل الإجمالي	%58.2

يلمس سكان التجمعات البدوية هذا الأثر بشكل أكبر من غيرهم في أماكن السكن الأخرى؛ إذ بلغت نسبتهم 81.4%؛ ذلك لأن التجمعات البدوية هي الأكثر عرضة ومشاهدة لأثر الاحتلال في البيئة، بحكم نمط إنتاجهم في المراعي، ولمحاذاة أماكن تجمعهم حول المستعمرات وفي مناطق (ج)؛ الأمر الذي يجعلهم أكثر تأثرًا وملامسةً للهجمات الاحتلالية المختلفة من اقتلاع أشجار وحرقها، والتلوث الناجم عن نفايات المستعمرات ومكباتها. في حين تنخفض النسبة إلى 52.8% لدى سكان المدن، وإلى 55% لدى سكان المخيمات (الجدول رقم 21).

جدول رقم (21): الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ وفقًا لمتغير السكن

السكن	النسبة
مدينة	%52.8
بلدة	%67.9
قرية	%66.6
مخيم	%55.0
تجمع بدوي	%81.4
المعدل الإجمالي	%58.2

يلمس الذين يعانون من مرض مزمن أثر الاحتلال في البيئة والمناخ أكثر من غيرهم؛ حيث قال 62.5% ممن يعانون من أمراض مزمنة إن الاحتلال فعلًا يؤثر في البيئة والمناخ، وانخفضت النسبة إلى 58.1% لمن لا يعانون من أية أمراض، وإلى 52.9% عند الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين لديهم أمراض مزمنة هم الأكثر حرصًا ومتابعة للبيئة وتغيرات المناخ؛ إذ إنها تؤثر بشكل مباشر في أمراضهم/ ن المزمنة.

كما يوجد فرق ذو دلالة إحصائية وفقًا لمتغير إعالة الأسرة؛ إذ ترتفع النسبة في الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ كلما كان الفرد معيلًا لأسرته بشكل كامل، بنسبة 68.6%، في حين تنخفض لتصل إلى 56.9% لمن لا يساعدون بتاتًا في إعالة الأسرة؛ ذلك لأن معيلي الأسر يكونون أكثر اطلاعًا على الموارد المحيطة وأثر الاحتلال فيها.

التوجهات في مجال البيئة والمناخ

- إطلاق حملة ضغط ومناصرة من أجل فضح جرائم الاحتلال على صعيد البيئة والمناخ، وانتهاك الاحتلال لكافة القطاعات التي تندرج تحت هذا الإطار.
- العمل على فضح ممارسات الاحتلال في المحكمة الجنائية الدولية، والضغط عليها من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالظلم البيئي واللاعدالة المناخية الواقعة على الفلسطينيين، والشباب الفلسطيني تحديدًا، بسبب الاحتلال، وطلب التعويض منها، كملف المياه والطاقة ومصادرة الأراضي والموارد، وفضح الاحتلال الذي يمارس "الغسيل الأخضر" في المنابر والمحطات الدولية لتلميع صورته على حساب حقوق الشباب الفلسطيني.
- تمكين الشباب الفلسطيني من الجنسين من قضايا البيئة والمناخ، وزيادة وعيهم بكيفية ربط هذه المسألة بالاستعمار، التي تحمل في طياتها أبعادًا اجتماعية واقتصادية؛ ذلك حتى يكون لدى الشباب القدرة على مخاطبة المجتمع الدولي في هذا الإطار.

- زيادة التشبيك مع الحركات البيئية الخضراء والأحزاب الخضراء من طرف الشباب، حتى يتسنى للشباب إيصال الرسائل المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية الممارسة في مجال البيئة والمناخ.

خلاصة وتوصيات

وضعت الأمم المتحدة، في خطتها للتنمية المستدامة (2030)، سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة، تميزت بشموليتها لشرائح المجتمع كافة، بما فيها الشباب. وهدفت الخطة بشكل خاص إلى القضاء على جميع أشكال الفقر، والقضاء على عدم المساواة والتمييز، وتوفير الأمن الغذائي، وضمان الصحة والرفاهية، والتعليم والتدريب، وضمان توافر الخدمات الصحية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وإجراءات مواجهة المناخ[66]. إلا أنه من خلال دراسة الواقع الفلسطيني، بالتركيز على ما يواجهه الشباب، لا يمكن تحقيق أي تقدم وإنجاز على صعيد التنمية المستدامة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي.

ومن النتائج لهذه الدراسة، تبين أن هنالك العديد من القضايا التي تُنتهك فيها حقوق الشباب التي تندرج تحت المجالات التي تناولها الدراسة (الاقتصاد وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة السياسية والمدنية، والتعليم والتدريب وقضايا البيئة والمناخ)، والتي يجب علينا ألا نغفل عنها مهما كانت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نمر بها في سياقنا تحت الاحتلال، ولا بد من وضعها دائمًا نصب أعيننا، والحديث حولها بشكل مستمر حتى لا تسقط سهوًا، أو يتم تناسيها مع مرور الوقت.

كما أن انتهاكات الاحتلال واضحة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان والطفل، وكذلك انتهاك الاحتلال للأعراف والقوانين الدولية، في مجال الاقتصاد تحديدًا، في التزامها بوصفها دولة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، فضلًا عن انتهاك القوانين الدولية والأعراف التي تتعلق بالمجالين الصحي والبيئي.

تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالمجالات الخمسة، التي قد تتقاطع فيما بينها من أجل العمل المشترك على الصعيدَين المدني والرسمي، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا الإطار لتغيير واقع الشباب إلى الأفضل، ولمجابهة سياسات الاحتلال الممارسة على أرض الواقع فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية والخدمات التي تُعدّ حقًا أساسيًا من الطبيعي أن يحصلوا عليها.

---

[66] ما هي أهداف التنمية المستدامة؟، مصدر سابق.

وتأتي هذه التوصيات مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا العمل لا يمكن تحقيقه إلا عبر أجسام شبابية فاعلة تسندها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، وبغطاء حكومي يقدم الدعم والسند لهذه المجموعات الشبابية؛ حيث لا بد من وضع خطة وطنية شاملة للشباب، تعتمد على مبدأ المشاركة في تحديد الحاجات والتخطيط، ومن ثم التنفيذ.

تتمحور التوصية حول ضرورة أن تقوم المجموعات الشبابية بتنفيذ مجموعة من حملات الضغط والمناصرة، والتركيز على الإعلام الرقمي، والانفتاح تجاه المجتمع الدولي من أجل إرسال الرسائل المرجوة في تغيير واقعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى دحره، إضافة إلى سعي هذه المجموعات والانفتاح مع الفصائل السياسية الفلسطينية من أجل إسنادهم، ومراعاة الشباب ضمن الموازنات العامة التي يتم إقرارها.

يمكن إيجاز التوصيات في هذه الدراسة على النحو الآتي:

- على وزارة الخارجية الفلسطينية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، وفي ظل العراقيل والضغوطات السياسية المرتبطة بالعلاقات الدولية وتدخلات الدول المختلفة، وفي ظل العجز في الموازنة، أن يعملا على إيصال واقع الشباب الفلسطيني، وما يعانونه تحت الاحتلال، عبر إتاحة المجال للشباب لتشكيل أجسام شبابية تتوجه إلى الحركات الاجتماعية والسياسية وأذرع الشبيبة من حول العالم؛ لزيادة مناصري القضية الفلسطينية، ولكسب المواقف من منطلق أن قضيتنا إنسانية بشكل أساسي. بمعنى، أن ينخرط الشباب الفلسطيني في العمل الدبلوماسي غير الرسمي وفتح هذا الباب لهم.
- وضع الاحتلال أمام مسؤولياته في انتهاكه للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين والأعراف الدولية، فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي وتحسين فرص الشباب لسبل العيش المستدام، وتحديدًا العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وملاحقته في المحاكم الدولية وفضح ممارساته.
- وضع الاحتلال أمام مسؤولياته في انتهاكه للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين والأعراف الدولية، فيما يتعلق بمجال المشاركة السياسية والمدنية والحرية في التعبير عن الرأي، وتحديدًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وملاحقته في المحاكم الدولية وفضح ممارساته.

- العمل على تصميم وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة شبابية، تحاكي العالم والمجتمع الدولي من أجل الكشف عن الواقع الاقتصادي الذي يعيشه الشباب بشكل يومي، ذكورًا وإناثًا، وتعثرهم وقلة فرصهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية الذي يعدّ الاحتلال سببًا مباشرًا فيها.
- التوجه إلى الأجسام الدولية، كمنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل وضعهم أمام مسؤولياتهم تجاه الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومن أجل الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإتاحة وصول الشباب الفلسطيني إلى الأسواق.
- على الشباب وضع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أمام مسؤولياتها في الكشف وفضح ممارسات الاحتلال، لا سيما في ظل حرمان الشباب من الفرص الاقتصادية ومن الحصول على الغذاء بشكل جيد، وبالتالي زيادة الأعباء المتعلقة بإعالتهم لأسرهم، خصوصًا في الحصول على الغذاء الجيد.
- التوجه إلى الأجسام الدولية، كمنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر، من أجل وضعهما أمام مسؤولياتهما تجاه الانتهاكات الإسرائيلية فيما يتعلق بالجانب الصحي، ومن أجل الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإتاحة وصول الشباب الفلسطيني للخدمات الصحية.
- العمل على تصميم وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة شبابية، تحاكي العالم والمجتمع الدولي من أجل الكشف عن الواقع الذي يعيشه الشباب بشكل يومي، ذكورًا وإناثًا، من انتهاكات تطالهم في الحصول على الخدمات الاقتصادية وتعثرهم وقلة فرصهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وفي الحصول على الخدمات الصحية، إضافة إلى حرمانهم من المشاركة السياسية والمدنية، والمضايقات التي يتعرضون لها في عملية تعليمهم وتدريبهم للوصول إلى ما يحد من طموحهم، وفضح الانتهاكات البيئية التي تمارس بحقهم.
- التحرك دوليًا لزيادة مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي الذي ينهب فرص الشباب لحساب المستوطنين.
- العمل على فضح ممارسات الاحتلال في المحكمة الجنائية الدولية، والضغط عليها من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالظلم البيئي واللاعدالة المناخية الواقعة على الفلسطينيين، وطلب التعويض منها، مثل ملف المياه والطاقة ومصادرة الأراضي والموارد، وفضح

الاحتلال الذي يمارس "الغسيل الأخضر" في المنابر والمحطات الدولية لتلميع صورته على حساب حقوق الشباب الفلسطيني.

- العمل على التخلص من التبعية للاحتلال عبر مراجعة البروتوكولات الاقتصادية التي تحكمنا، والتي تحرم الشباب الفلسطيني من تطوير أوضاعهم الاقتصادية وتحسينها، إضافة إلى التركيز على الجانب الإنتاجي الشبابي والمحلي، وتشجيعه للمضي في سياسة الانفكاك عن اقتصاد الاحتلال في القطاعات التي يستطيع الفلسطينيون الانفكاك فيها قدر المستطاع، فضلًا عن الضغط على المانحين والدول الداعمة للقضية الفلسطينية، للمساهمة في تفعيل صناديق تمويلية وتشغيلية للشباب من أجل مجابهة أثر الاحتلال في الاقتصاد، والتركيز على العمل الجمعي.
- الضغط على الفصائل الفلسطينية لتتبنى حاجات الشباب الاقتصادية، وأن تضعهم ضمن أولوياتها في برامجها الاقتصادية بأصوات شبابية.

المصادر والمراجع

العربية

- الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/8/12.
- الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول (دورة كانون الثاني–آذار 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/5/10.
- أحمد جميل عزم، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك: 1908–2018، ط 1، مركز مسارات، البيرة، 2019.
- بيانات مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي في فلسطين (ملخص 2019–2020)، مجلس تنظيم قطاع المياه، 2021.
- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/ يوليو 2018.
- التقرير السنوي 2021 حول اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021، وزارة الصحة.
- التقرير السنوي 2022 حول اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، وزارة الصحة.
- التقرير الصحي السنوي 2021، وزارة الصحة الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2022.
- تقرير حصاد العام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال العام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/1/1.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/3/22.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/3/21.

- الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: مدى توافرها واستجابتها للنوع الاجتماعي والمشاركة المدنية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2023.
- د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2022 بمناسبة اليوم العالمي للعمال، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/4/30.
- سلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2022 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/12/28.
- الشباب الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال وسندان الظروف الاقتصادية الصعبة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/8/12.
- شهداؤنا أكبادنا تعيش في السماء .. شهداء العام 2023، تلفزيون فلسطين، 2023/7/27.
- الشوارع في الضفة الغربية التي تُحظر فيها تمامًا حركة السيارات الفلسطينية، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بيتسيلم، 2017/1/31.
- عبد العزيز الصالحي، فرص وصول النساء للموارد المائية في فلسطين، ورقة حقائق، اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الفقر في فلسطين: مؤشر صعود بلا توقف، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نيسان/ أبريل 2022.
- في يوم الأسير الفلسطيني للعام 2023: نحو 4900 أسير/ ة في سجون الاحتلال، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/4/15.
- قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بيتسيلم، 2021/11/11.
- قضايا عالمية: الشباب، موقع الأمم المتحدة.
- الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021-2022.

- ما هي أهداف التنمية المستدامة؟، موقع الأمم المتحدة.
- ماهر الشريف، تغيير مناهج التعليم وسياسة المعايير المزدوجة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022/4/29.
- مجد حمد، تدخّل الاتحاد الأوروبي في المناهج التعليمية الفلسطينية، تقدير موقف، مركز مسارات، 2022/3/10.
- محمد أبو الفيلات، الاحتلال يحارب المقدسيين في مناهج التعليم، الجزيرة نت، 2016/8/28.
- محمد الجمل، القتل البطيء في غزة ... الاحتلال يحرم مرضى من استكمال العلاج، العربي الجديد، 2022/7/24.
- مؤشرات مختارة من فلسطين حول الصحة 2000–2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/3/3.
- نضال عطا الله، فلسطين: إدارة النفايات الصلبة تحت الاحتلال، هينريش بول – فلسطين والأردن، 2020/11/19.
- واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

الأجنبية

- Abdalaziz Alsalehi, Colonial Control: Pharmaceuticals access in Palestine, Global health watch 6 (In the shadow of the Pandemic): Bloomsbury Academic 2022.
- Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, World Bank Group, May 2022.
- Shittu, Afeez. "Publicly Sourced Information Is Now Key to Israeli Intelligence," The Israeli Intelligence and Terrorism Information Center, October 2021.
- Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, February 2014.

ملحق رقم (1)

استبانة قياس أثر الاحتلال في حق الشباب في الحصول على الخدمات العامة

عزيزي الشاب عزيزتي الشابة

تهدف هذه الاستبانة إلى إجراء دراسة ميدانية حول "أثر الاحتلال في الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، من وجهة نظر الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعرف إلى أبرز الانتهاكات والأولويات التي يجب العمل عليها، وكيفية تحقيق ذلك.

سيتم الاستناد إلى النتائج والتوصيات العملية، التي ستتوصل إليها الدراسة، من أجل تطوير برامج العمل المشتركة بين المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) ومؤسسة أكشن إيد – فلسطين، والشركاء، خلال السنوات الأربع القادمة، إلى جانب نشرها وتقديمها إلى صناع القرار الفلسطيني، والمنظمات المحلية والدولية التي تعنى بتقديم الخدمات للشباب، لكي تُؤخذ في الاعتبار عند إعداد برامج الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب.

نأمل إجابتكم/ ن عن أسئلة الاستبانة بما ينطبق مع الواقع، علمًا أن البيانات المقدمة ستُستخدم لأغراض الدراسة فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

شاركوا في الدفاع عن حقوقكم عبر تعاونكم ومشاركتكم في بحث "أثر الاحتلال في الخدمات العامة للشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة":

1. أثر الاحتلال في توافر الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات (التعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والتغير المناخي والتكيف).

2. أثر الاحتلال في جودة الخدمات العامة المقدمة إلى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات (التعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام، والصحة، والمشاركة المدنية والسياسية، والبيئة والتغير المناخي والتكيف).
3. مواقف المبحوثين/ ات والدلالات الإحصائية المبنية على متغير العمر، والجنس، ومكان السكن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل.
4. الوسائل الأكثر فعالية التي من الممكن أن تحد من أثر الاحتلال في الحصول على الخدمات العامة وتحسين جودتها.
5. أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في التصدي لسياسات الاحتلال وانتهاكها للحقوق المتعلقة بالخدمات.

هذه بعض من محاور الأسئلة التي سيجيب عنها البحث بهدف وضع خطة للعمل على بناء خطاب فلسطيني شبابي يضع الاحتلال أمام مسؤولياته ويضعه أمام المساءلة دوليًا.

نشكر جهودكم/ ن وتعاونكم/ ن في تسهيل عملية جمع المعلومات البحثية.

تعريفات:

- **سياسات الاحتلال:** هي كل ممارسة ومنهج يطبقه الاحتلال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل استكمال مشروعه على حساب الفلسطينيين وغير الفلسطينيين.
- **الاقتصاد وسبل العيش المستدام:** لهذه الاستبانة، يقصد بها كافة الفرص والمجالات الاقتصادية التي تمكّن وتحسن أوضاع الأفراد اقتصاديًا، وتعمل على ديمومة الوضع الاقتصادي الجيد.

- **الصحة:** لهذه الاستبانة، يقصد بمحور الصحة كافة الخدمات والمرافق التي تقدم الخدمات في مجال الصحة، إضافة إلى المظاهر التي تؤثر في صحة الأفراد.
- **المشاركة المدنية والسياسية:** هي الممارسات المتعلقة بالحقوق في الانخراط في الأحزاب والعمل السياسي، والعمل النقابي، وممارسات المواطنة كالانتخاب.
- **المناخ والبيئة:** يقصد بذلك كافة تجليات ومظاهر البيئة النظيفة، والممارسات التي تؤثر سلبًا وإيجابًا في المناخ من استغلال للموارد والزراعة والتجارة.

وصف المبحوثين/ ات

1. الجنس
   - ☐ ذكر
   - ☐ أنثى

2. **العمر**
   - ☐ 18-21
   - ☐ 22-25
   - ☐ 26-29
   - ☐ 30-35

3. **المؤهل العلمي**
   - ☐ أقل من ثانوية عامة
   - ☐ ثانوية عامة
   - ☐ دبلوم
   - ☐ طالب جامعي
   - ☐ بكالوريوس
   - ☐ ماجستير
   - ☐ دكتوراة

4. **الحالة الاجتماعية**

- ☐ أعزب/ عزباء
- ☐ متزوج/ ة
- ☐ مطلق/ ة

5. طبيعة العمل

- ☐ بلا عمل
- ☐ القطاع العام
- ☐ القطاع الخاص (شركة، بنك، محل تجاري ... إلخ)
- ☐ القطاع الأهلي
- ☐ مشروع خاص بي
- ☐ أخرى (الرجاء التحديد_____)

6. حالة انتظام العمل

- ☐ دوام كامل
- ☐ دوام جزئي
- ☐ مياومة

7. معدل الدخل الشهري بالشيقل

- ☐ 600 – 1,100
- ☐ 1,101 – 1,600
- ☐ 1,601 – 2,100
- ☐ 2,101 – 3,500
- ☐ أكثر من 3,500

8. المحافظة

- ☐ القدس
- ☐ بيت لحم
- ☐ الخليل

- ☐ رام الله والبيرة
- ☐ نابلس
- ☐ سلفيت
- ☐ قلقيلية
- ☐ طولكرم
- ☐ طوباس
- ☐ جنين
- ☐ أريحا والأغوار
- ☐ شمال غزة
- ☐ غزة
- ☐ الوسطى
- ☐ خان يونس
- ☐ رفح

9. السكن

- ☐ مدينة
- ☐ بلدة
- ☐ قرية
- ☐ مخيم
- ☐ تجمع بدوي

10. الحالة الصحية

- ☐ لا أعاني من أية أمراض
- ☐ أعاني من مرض مزمن
- ☐ من ذوي الإعاقة

11. الإعالة الأسرية

- ☐ أساعد معيل الأسرة الرئيسي في إعالة الأسرة
- ☐ لا أساعد بتاتًا في إعالة الأسرة

☐ أعيل أسرتي بشكل كامل وتقع المسؤولية على عاتقي في ذلك

12. أحد أفراد الأسرة لديه صعوبة شديدة في السمع أو البصر أو الحركة أو التواصل والتركيز:

☐ يوجد

☐ لا يوجد

ثانيًا: وفقًا للمحاور التالية ووفقًا لما تراه/ ترينه مناسبًا، الأثر الأكبر من الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب يمس بشكل تراتبي على سلم 1–5 (1 تعني: الأكثر أولوية، 5: الأقل أولوية).

التعليم والتدريب المهني	الاقتصاد وسبل العيش المستدام	الصحة	المشاركة المدنية والسياسية	المناخ والبيئة

1. التعليم: يتضمن الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات التي تقيس الموقف من أثر الاحتلال في مسارك التعليمي أو التدريب المهني:

#	المؤشر	نعم	لا	لا ينطبق
	أعاقت الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى المدرسة سابقًا			
	تعيق/ أعاقت الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى الجامعة			
	يحد الاحتلال من طموح الشباب في اختيار التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها			

	تعرضت للاعتقال خلال فترة الدراسة المدرسية			
	تعرضت للاعتقال خلال فترة الدراسة الجامعية			
	تعرض أحد زملائي خلال فترة الدراسة في المدرسة للاعتقال			
	تعرض الصرح الأكاديمي الذي أدرس/ درست فيه للمداهمة من قبل قوات الاحتلال أكثر من مرة			
	تعرض الصرح الأكاديمي الذي أدرس/ درست فيه للقصف من قبل قوات الاحتلال			
	حرمني الاحتلال من استكمال تعليمي في الخارج			
	حرم الاحتلال شخصًا واحدًا أعرفه على الأقل من استكمال مسيرته التعليمية في الخارج			
	هل كان للجدار أثر في مسيرتك التعليمية؟			
	لا يمكن تطبيق ما تعلمناه في المدرسة أو الجامعة بسبب ممارسات الاحتلال على الأرض			
	استطاعت حكومة الاحتلال أن تغير مناهج التعليم عبر سياساتها المختلفة			
	البيئة التعليمية من حيث المساحة والكثافة الطلابية سيئة بسبب سياسات الاحتلال في الحد من تطوير المدارس			

إذا كان هنالك أثر آخر تود/ ين مشاركته، الرجاء ذكره هنا:

.....

وفقًا لما تراه/ ترينه مناسبًا، يؤثر الاحتلال في الخدمات المقدمة للشباب في التعليم والتدريب المهني على سلم 1–5 (1 يعني: بشكل قليل جدًا، 5: بشكل كبير جدًا).

1. قليل جدًا	2. قليل	3. متوسط	4. كبير	5. كبير جدًا

2. الاقتصاد: يتضمن الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات التي تقيس الموقف من أثر الاحتلال في التمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدام:

#	المؤشرات	نعم	لا	لا ينطبق
	أعاقت/ تعيق الحواجز الاحتلالية حركة وصولي في الوقت المناسب إلى العمل			
	صادر الاحتلال أرضًا خاصة للعائلة/ لي كان من الممكن أن تساهم في التمكين الاقتصادي			
	سبق وحرمت من العمل/ وظيفة نتيجة المنع الأمني			
	أثّر جدار الفصل في زيادة فرصي الاقتصادية			
	مكان السكن بعيد عن مراكز العمل نتيجة سياسات الاحتلال			
	تعرض مكان عملي لخسارة مادية أو عينية بسبب المصادرة أو العرقلة الناتجة من ممارسات الاحتلال			
	أغلق الاحتلال منشأة عملت بها سابقًا			
	تعرضت للاعتقال وأنا في طريقي إلى العمل أو خلال العودة من العمل			
	تعرضت لإصابة عمل ناجمة عن سياسات الاحتلال			
	أعرف شخصًا واحدًا على الأقل تعرض لإصابة عمل ناجمة عن سياسات الاحتلال			

	توجد لدي فكرة مشروع ولا أستطيع تنفيذها بسبب الاحتلال			
	حرمني الاحتلال من العمل في الخارج			
	تعيق الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود فرص النمو الاقتصادي عبر السيطرة على الاستيراد والتصدير			
	تعيق الحواجز الاحتلالية/ السيطرة على الحدود عملنا في الأراضي الزراعية المحيطة بها			

إذا كان هنالك أثر آخر تود/ين مشاركته، الرجاء ذكره هنا:

.....

وفقًا لما تراه/ ترينه مناسبًا، يؤثر الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب في الاقتصاد وسبل العيش المستدام على سلم 1–5 (حيث يعني 1: بشكل قليل جدًا، 5: بشكل كبير جدًا).

1. قليل جدًا	2. قليل	3. متوسط	4. كبير	5. كبير جدًا

3. **الصحة: يتضمن الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات التي تقيس الموقف من أثر الاحتلال في الصحة وخدماتها:**

#	المؤشرات	نعم	لا	لا ينطبق
	حرمني الاحتلال من الوصول للحصول على علاج في مستشفيات بعيدة عن مكان سكني			
	أعرف شخصًا واحدًا على الأقل حرمه الاحتلال من الحصول على العلاج في مستشفيات بعيدة عن مكان سكنه/ا			

	أعيش (أقطن) في منزل الضوضاء حوله مستمرة نتيجة سياسات الاحتلال				
	أعيش (أقطن) في منزل تحيطه بيئة ملوثة نتيجة سياسات الاحتلال				
	تأثرت صحتي النفسية نتيجة ممارسات الاحتلال على الأرض				
	أشعر بالتوتر والقلق كلما كان هنالك نشاط تخريبي للاحتلال				
	أعاني من إصابة دائمة/ إعاقة ناتجة عن انتهاكات الاحتلال				
	أعاني من مرض مزمن نتيجة لتجربة اعتقال سابقة				
	لا أستطيع الوصول إلى العيادات المحيطة بي بسهولة بسبب الحواجز الاحتلالية				
	لا يتوفر بعض الأدوية التي أحتاج إليها أو أحد أفراد أسرتي في السوق كثيرًا نتيجة سيطرة الاحتلال على المعابر				

إذا كان هنالك أثر آخر تود/ ين مشاركته، الرجاء ذكره هنا:

.....

وفقًا لما تراه/ ترينه مناسبًا، يؤثر الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب في الصحة على سلم 1-5 (حيث يعني 1: بشكل قليل جدًا، 5: بشكل كبير جدًا).

1. قليل جدًا	2. قليل	3. لا ينطبق	4. كبير	5. كبير جدًا

4. المشاركة السياسية والمدنية: يتضمن الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات التي تقيس الموقف من أثر الاحتلال في المشاركة السياسية والمدنية

#	المؤشرات	نعم	لا	لا ينطبق
	تعرضت للاعتقال نتيجة مشاركتي في نشاط سياسي			
	يعيق الاحتلال التواصل مع مجموعات شبابية أخرى لتحقيق مطلب حقوقي مدني			
	يعيق الاحتلال فرص المشاركة في ورش تطوير السياسات العامة والمشاركة الوطنية في ذلك			
	أتجنب المشاركة السياسية حتى لا أصبح عرضة للملاحقة من الاحتلال			
	أرى أن الاحتلال مسبب رئيسي في عدم انعقاد الانتخابات التشريعية			
	أرى أن الاحتلال مسبب رئيسي في عدم انعقاد الانتخابات الرئاسية			
	يؤثر الاحتلال في القدرة على مساءلة المسؤولين وأصحاب القرار الفلسطينيين			
	منعت من السفر من قبل الاحتلال للمشاركة لتمثيل فلسطين في مؤتمر إقليمي أو دولي			
	أتجنب التنقل بين المحافظات بسبب حواجز الاحتلال/ السيطرة على المعابر			

إذا كان هنالك أثر آخر تود/ ين مشاركته، الرجاء ذكره هنا:

.....

وفقًا لما تراه/ترينه مناسبًا، يؤثر الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب في المشاركة السياسية والمدنية على سلم 1–5 (حيث يعني 1: بشكل قليل جدًا، 5: بشكل كبير جدًا).

1. قليل جدًا	2. قليل	3. لا ينطبق	4. كبير	5. كبير جدًا

5. البيئة والمناخ: يتضمن الجدول أدناه مجموعة من المؤشرات التي تقيس الموقف من أثر الاحتلال في البيئة والمناخ

#	المؤشرات	نعم	لا	لا ينطبق
	يسيطر الاحتلال على الموارد المائية في المنطقة التي أعيش فيها			
	يساهم الاحتلال في تلوث مصادر المياه في المنطقة التي أعيش فيها			
	يسيطر الاحتلال على الأراضي الزراعية من حولنا			
	تم تخريب/ حرق/ اقتلاع محميات طبيعية محيطة في مكان سكني بواسطة المستوطنين أو جيش الاحتلال			
	يمنعني الاحتلال من استغلال الموارد المحلية والعمل فيها بطريقة صحيحة			
	يمنعني الاحتلال من إدخال مواد تساعد على تطوير النشاط الزراعي مثل الآلات أو الأسمدة			
	يدخل الاحتلال مبيدات حشرية من الممكن استبدالها لو كانت لدينا سيطرة على المعابر			
	يدخل الاحتلال بذورًا تجارية من الممكن استبدالها لو كانت لدينا سيطرة على المعابر			
	حرمني الاحتلال من المشاركة في مؤتمر دولي أو محلي يتعلق بقضايا تغير المناخ والبيئة			
	أرى صعوبة في تغيير السياسات العامة ذات الصلة بالتغير المناخي بسبب سياسات الاحتلال			

إذا كان هنالك أثر آخر تود/ين مشاركته، الرجاء ذكره هنا:

.....

وفقًا لما تراه/ ترينه مناسبًا، يؤثر الاحتلال في الخدمات المقدمة إلى الشباب في المناخ والبيئة على سلم 1–5 (حيث يعني 1: بشكل قليل جدًا، 5: بشكل كبير جدًا).

1. قليل جدًا	2. قليل	3. لا ينطبق	4. كبير	5. كبير جدًا